بنك تونس والإمارات

التقرير السنوي

2016

ملخص

تركيبة مجلس الإدارة

رسالة رئيس مجلس الإدارة

المناخ الدولي

المناخ الوطني

أهم الأرقام المتعلقة بنشاط البنك

القوائم المالية لبنك تونس و الإمارات

تقارير مراقبي الحسابات حول القوائم المالية لبنك تونس والإمارات

القوائم المالية المجمعة لمجمع بنك تونس و الإمارات

تقارير مراقبي الحسابات حول القوائم المالية المجمعة لبنك تونس والإمارات

مقررات الجلسة العامة العادية لبنك تونس و الإمارات

تركيبة مجلس الإدارة

أعضاء مجلس الإدارة الممثلون لدولة الإمارات العربية المتحدة

السيد جبر زعل خليفة الفلاسي (ابتداءا من أكتوبر 2013)	رئيس مجلس الإدارة
السيد عبيد مراد السويدي	عضو
السيد خليفة علي القمزي	عضو
السيد صقر سالم العامري	عضو
السيد ناصر شطيط الكتبي	عضو
السيد محمد مبارك الحجري	عضو

أعضاء مجلس الإدارة الممثلون للدولة التونسية

السيد مختار الحاجي	عضو
السيد باسل حميد	عضو
الفاضل بن عثمان	عضو
السيد عبد الرحمان الخشتالي	عضو
السيد راشد بن رمضان	عضو

مدير عام

السيد خالد بن ميلاد الرئيس التنفيذي (بموجب القانون البنكي الجديد)

المدققين القانونيين

السيد أحمد بالعيفة	مكتب M.T.B.F
السيد محمد علي العواني الشريف	مكتب ECC Mazars

رسالة رئيس مجلس الإدارة

تميز المناخ الدولي في سنة 2016 بتزايد حالة عدم الاستقرار، وفي الواقع، وبعد النصف الأول المخيب للآمال، ظهرت بعض المؤشرات على انتعاش النشاط في النصف الثاني من سنة 2016.

وفي هذا السياق، بلغ معدل نمو الاقتصاد العالمي 3.1٪ في سنة 2016، بمعدل أقل مما كان عليه في السنة السابقة أي 3.4٪ في سنة 2015. ونتيجة لذلك، فإن معدل البطالة في العالم إستقر عند مستوى 5.7٪. في الاقتصاد الناشئ، كما زاد عدد الباحثين عن العمل بسبب ضعف القدرة الاستيعابية لسوق العمل.

وعلى العكس من ذلك، استمر عدد العاطلين عن العمل في الانخفاض في الاقتصاد المتقدم، ولا سيما في أوروبا وأمريكا الشمالية.

وفي الاقتصاد المتقدم، ظلت قوة الاستهلاك الخاص هي المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي في الولايات المتحدة. ومع ذلك، فإن استمرار ضعف الاستثمار في قطاع الأعمال، وخاصة في قطاعي العقارات والطاقة، قد أثر بشكل كبير على النشاط الإجمالي. ونتيجة لذلك،تطور الاقتصاد بنسق دون إمكاناته منذ نهاية سنة 2015 حتى أوائل سنة 2016.

وبالإضافة إلى ذلك، أثر ارتفاع قيمة الدولار تأثيرا كبيرا على قطاعات التصدير، حيث انخفض النمو الاقتصادي الإجمالي في الولايات المتحدة بنقطة مئوية واحدة ليبلغ 1.6 في المائة فقط.

ومن ناحية أخرى، ونتيجة لضعف الطلب الخارجي وانخفاض مستوى الاستثمار، بالإضافة إلى عدم الاستقرار السياسي الذي يتزايد باستمرار على مدار السنة، فإن الانتعاش في منطقة الأورو و اليابان ظل متواضعا ، على الرغم من اعتماد سياسات نقدية ضخمة في كلا الاقتصادين .

وكان لذلك أثر إضافي على النشاط في منطقة الأورو التي تعاني بالفعل من مشاكل مستمرة متعلقة بعملية تخفيض الديون في بعض البلدان، و بتأخر تنفيذ الإصلاحات الهيكلية.

وعموما، عاد معدل النمو في البلدان المتقدمة إلى 1.7٪ في سنة 2016 مقارنة مع 2.1٪ في السنة السابقة.

وعلى صعيد آخر، بدأ النمو الاقتصادي في البلدان الصاعدة والنامية في الاستقرار، وذلك بفضل التدابير المتخذة في الصين لدعم النشاط بعد فترة طويلة من التباطؤ. وهكذا، بلغ معدل النمو في الاقتصاديات النامية 4.1٪ في سنة 2016 مقابل 4.2٪ في السنة السابقة.

وفي الواقع، استمرت الإصلاحات الهيكلية للاقتصاد الصيني، معتمدة أكثر على زيادة الاستهلاك وعلى التغيير التدريجي في نشاط الصناعة نحو الخدمات، وبالتالي فإن تطور الناتج المحلي الإجمالي (ن.م.ا) شهد تباطؤا

طفيفا إلى 6.7٪ في سنة 2016، مقارنة مع 6.9٪ في سنة 2015.

ومع ذلك، ظلت وتيرة النشاط الاقتصادي مرضية على نطاق واسع ومتماشية مع توقعات السلطات، التي اتخذت سياسات نقدية سهلة المراس وتدابير مالية توسعية لدعم النمو الاقتصادي في الصين.

وعلى وجه الخصوص، مكن تخفيف السياسة النقدية وزيادة حجم الائتمان من إحياء الاستهلاك و عودة نشاط الاستثمارات العامة.

وبالإضافة إلى ذلك، انخفض صافي الصادرات انخفاضا كبيرا،بالتوازي مع الطلب العالمي الذي لا يزال بطيئا وتدهور القدرة التنافسية للاقتصاد الصيني.

من جانبها، سجلت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تعزيزا معينا لنموها الاقتصادي في سنة 2016، أي 3.8٪ مقابل 2.6٪ المسجلة في سنة 2015.

ومع ذلك، فإن تراجع أسعار النفط وتداعيات النزاعات الإقليمية، والتوترات الجيوسياسية، و تدهور المناخ الاجتماعي والأمني، أدى إلى تفاقم عدم الاستقرار المحيطة بآفاق الاقتصاد في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا و إلى المساهمة في تدهور مناخ الأعمال بشكل عام.

ووفقا للتقديرات الأخيرة لصندوق النقد الدولي، فإن سنة 2017 ستتسم بعدم الاستقرار السياسية، و أن انتعاش الإقتصاد العالمي من المرجح أن يستمر بوتيرة معتدلة مع معدل نمو أعلى من سنة 2016.

وعلى الصعيد الوطني، وبنسبة نمو بلغت 1٪، كان أداء الاقتصاد التونسي أقل بكثير من التوقعات المبدئية، أي 2.5٪ وحتى بالمقارنة مع إنجازات سنة 2015 أي 1%.

وعلى مستوى القطاع، كانت الخدمات التجارية و الغير التجارية على التوالي هي المساهم الرئيسي في نمو الناتج المحلي الإجمالي، حيث بلغت معدلات نموها 2.7٪ و٪ 2.6 على التوالي.

وظل الطلب المحلي هو المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي، على الرغم من تباطؤ الاستهلاكالعالمي (3.1٪ مقابل 3.5٪ في 2015)بالتوازي مع تباطؤ الاستهلاك العام (2.5٪ مقابل 4.4٪) و مع التطور الطفيف في الاستهلاك الخاص (3.3٪ مقابل 3.2٪) على الرغم من تناقص وتيرة التضخم.

وبالإضافة إلى ذلك، تأثر النمو الاقتصادي بانخفاض صادرات السلع والخدمات (0.3٪-)، بينما ارتفعت الواردات (+ 3.1٪) . ويرجع التدهور في المبادلات الخارجية إلى تراجع صادرات الصناعات الزراعية والصناعات الغذائية وخاصة زيت الزيتون (53.9٪-) وتراجع صادرات قطاع الطاقة -17.3%.

ومن ناحية أخرى،شهدت مؤشرات قطاع السياحة تحسنا طفيفا بعد انخفاض كبير في السنة السابقة. وارتفع عدد

السياح الأجانب الوافدين وعدد الليالي السياحية بنسبة 7.7٪ و 10.5٪ مقابل تراجع ب 30.8٪ و 44.4٪ على التوالي في سنة 2015.

وبفضل سياسة حذرة قام بها البنك المركزي، تم التحكم في التضخم في سنة 2016 كما يتضح من تطور معدل التضخم الذي وصل إلى أدنى مستوياته منذ سنة 2012، أي بنسبة 3.7٪ مقابل 4.9٪. ٪ في سنة 2015.

أما بالنسبة لنشاط الاسواق المالية، فقد استفاد من السيطرة النسبية على المخاطر الأمنية التي من شأنها أن تفضي إلى مناخ أكثر ملائم للاستثمار، وفي الواقع سجل المؤشر المرجعي للبورصة" تونين دكس" زيادة ب 8.9٪.

أما بالنسبة للمالية العامة فقد، شهدت تدهورا تجلى في اتساع عجز الميوزانية من 4.8٪ في سنة 2015 إلى 6.1٪ في سنة 2016، بمعدل متوقع قدره 5.4٪ في سنة 2017.

وفي هذا السياق الاقتصادي الهش، ارتفع معدل البطالة قليلا من 15.4٪ إلى 15.5٪ في سنة 2016.

وانخفض النمو الاقتصادي في تونس بشكل طفيف إلى 1٪ في سنة 2016 مقابل 1.1٪ في سنة 2015؛ مع توقعات انتعاش متواضعة في سنة 2017، بمعدل متوقع قدره 2.3٪.

هذا التباطؤ في النشاط الاقتصادي في تونس خلال سنة 2016 يمكن تفسيره بالعوامل السياسية والأمنية غير الملائمة التي أثرت على وتيرة النمو الاقتصادي، والتي أدت أيضا إلى الضغط على التوازن المالي.

وقد اتسمت سنة 2016 بحالة اقتصادية وسياسية هشة. في الواقع فإن تداعيات الأحداث الإرهابية قد أثرت تأثيرا كبيرا على النشاط الاقتصادي للبلد. كما أن الإصلاحات الهيكلية لتحفيز الاستثمار لم تتم بعد لدعم تحول الاقتصاد و لإخراج البلد من الأزمة واستعادة الأمن في جميع أنحاء تونس.

وفي ظل هذا السياق العام غير الملائم، قام بنك تونس والإمارات بتوحيد أنشطته خلال السنة المالية 2016. وبذلك قام البنك بتوسيع أنشطته التمويلية للشركات وخاصة الأفراد. وفي الوقت نفسه، توسعت شبكة المبيعات خلال السنة الماضية إلى 26 فرعا.

وبلغ إجمالي الميزانية العمومية في نهاية سنة 2016 حوالي 980.730 مليون دينار مقابل 906.368 مليون دينار في نهاية سنة 2015.

وسجل صافي المنتجات المصرفية في سنة 2016 ارتفاعا بنسبة 38٪ مقارنة بسنة 2015 ليصل إلى 39،752 مليون دينار مقابل 28،348 مليون دينار في سنة 2015.

وفي الختام، أود أن أشكر السلطات المالية التونسية ودولة الإمارات العربية المتحدة على تشجيعهما المستمر لبنك تونس والإمارات العربية المتحدة.

كما أتوجه بالشكر إلى جميع أعضاء مجلس الإدارة على دعمهم الثابت لتطوير البنك وجميع موظفي البنك على تفانيهم.

جبر زعل خليفة الفلاسي

المناخ الدولي

تباطأ النمو الاقتصادي العالمي بشكل طفيف في النصف الأول من سنة 2016 ليصل إلى 3.1٪ مقابل 3.4٪ في سنة 2015، مما يعكس تباطؤ الاقتصاديات المتقدمة. بالمقابل فقد لوحظ تطور متواضع في البلدان الصاعدة والنامية.

وفي هذا السياق، أوضح صندوق النقد الدولي هذا الانخفاض أساسا إلى تزايد عدم الاستقرار المتعلق بخروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي "بريكسيت"، وتدهور التوقعات بالنسبة للبلدان المتقدمة لا سيما في الولايات المتحدة الأمريكية.

كما يجب التذكير باستمرار العديد من المخاطر الأخرى التي يمكن أن تعرقل انتعاش الاقتصاد العالمي، ولا سيما التقلبات المتزايدة في الأسواق المالية الدولية، وهشاشة القطاع المصرفي في بعض البلدان الصاعدة، فضلا عن تدهور المخاطر الجيوسياسية و البيئية بشكل عام.

في الواقع، وبعد النصف الأول المخيب لآمال، ظهرت بعض علامات تسارع النشاط في النصف الثاني من سنة 2016.

وفي منطقة الأورو، تباطأ النشاط الاقتصادي فيما يتعلق بأداء الصادرات الضعيف والوتيرة المتواضعة جدا للطلب المحلي.

وفي الواقع، لا يزال من الصعب تحقيق انتعاش مستدام في الاستثمارات التجارية، كما أن الآثار الإيجابية الناجمة عن الانخفاض السابق في قيمة الأورو وانخفاض أسعار النفط من سنة 2014 حتى بداية سنة 2016 أصبحت غير واضحة نسبيا, بالإضافة إلى ضعف الطلب الخارجي.

وقد أثر ذلك تأثيرا كبيرا على النشاط في المنطقة، الذي يعاني بالفعل من مشاكل مستمرة ناتجة عن تخفيض الديون في عدد من البلدان والتأخيرات في تنفيذ الإصلاحات الهيكلية،إلى جانب عدم الاستقرار السياسي الذي استمر في التزايد على مدار السنة.

وباختصار، عاد معدل النمو الاقتصادي في منطقة الأورو إلى 1.7٪ في سنة 2016 مقابل 2٪ في السنة السابقة.

أما بالنسبة للبلدان المتطورة والنامية، وبعد التباطؤ الذي طال أمده، بدأ نمو الناتج يستقر بفضل التأثير القصير الأجل للتدابير المتخذة في الصين لدعم النشاط و تناقص وتيرة الركود في العديد من البلدان المنتجة للمواد الأولية ،على الرغم من التوترات في بعض الاقتصاديات الناشئة الرئيسية، و هكذا بلغ معدل النمو 4.1٪ في سنة 2016، مقارنة مع 4.2٪ في سنة 2015.

وفي الواقع، استمرت الإصلاحات الهيكلية للاقتصاد الصيني في دعم نمو الاستهلاك والتحول التدريجي للنشاط الاقتصادي من الصناعة نحو الخدمات.

ونتيجة لذلك، تباطأ نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى 6.7٪ في سنة 2016 مقابل 6.9٪ في سنة 2015.

ومع ذلك، ظلت وتيرة النشاط مرضية عموما ومتماشية مع توقعات السلطات، التي اتخذت تدابير مالية ونقدية كبيرة لدعم الاقتصاد.

وعلى وجه الخصوص، مكنت زيادة مرونة السياسة النقدية وزيادة حجم الائتمان من تعزيز سوق العقارات،

وفي الوقت نفسه تعزيز الاستهلاك وزيادة الاستثمار العام.
من جانبه، تعزز النشاط الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بمعدل نمو قدره 3.8٪ مقابل 2.6٪ في سنة 2015. ومع ذلك، فإن تراجع أسعار النفط والتوترات الجغرافية كالنزاعات في العراق وسوريا واليمن أسهمت في تدهور الآفاق الاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.
ووفقا للتقديرات الأخيرة لصندوق النقد الدولي، فإن سنة 2017 سيظل ملحوظا بعدم الاستقرار السياسية والتحديات الهيكلية والانتعاش الدوري للاقتصاد العالمي الذي من المنتظر أن يستمر بوتيرة معتدلة بمعدل نمو أعلى من معدل سنة 2016، أي 3.6٪.
وبصفة عامة، لا يزال من الضروري تسريع وتيرة الإصلاحات الهيكلية من أجل خفض معدلات البطالة التي لا تزال مرتفعة جدا وتقليل الاعتماد الشديد على تطور أسواق السلع الأساسية.
وفي ما يتعلق بالوضع الوظيفي، ظل معدل البطالة في العالم ثابتا عند مستوى 5.7 في المائة في سنة 2016. وفي البلدان الصاعدة، زاد عدد الباحثين عن عمل أساسا بسبب ضعف القدرة الاستيعابية لسوق العمل.
وعلى العكس من ذلك، استمر عدد العاطلين عن العمل في الانخفاض في الاقتصاديات المتقدمة النمو، ولا سيما في أوروبا وأمريكا الشمالية.
في الواقع، بلغ معدل البطالة في منطقة الأورو 10.1٪ في أوت 2016، في حين ارتفع نسبيا في الولايات المتحدة إلى 4.9٪ في الشهر نفسه، مقارنة مع 4.7٪ في الشهر السابق.
من ناحية أخرى، فإن هذا المعدل سجل في اليابان انخفاضا بنسبة 3٪ في سبتمبر 2016 و هو أدنى معدل منذ شهر ماي 1995.
وفيما يتعلق بأسعار السلع الأساسية، وفي علاقة مع مناخ اقتصادي عالمي لا يزال يتسم بعدم الاستقرار، واصلت أسعار السلع الأساسية على الصعيد الدولي عموما اتجاهها التنازلي في سنة 2016. ويفسر هذا الاتجاه أساسا إلى انخفاض في الطلب العالمي والتباطؤ العام في النمو في معظم البلدان الصاعدة والنامية، وخاصة الصين، والتي سجلت تباطؤا قويا للاستثمار منذ سنة 2010، خاصة بالنسبة للبلدان المصدرة للمواد الخام.
وفي هذا السياق، فإن المؤشر السنة لأسعار السلع الأساسية الذي أنشأه صندوق النقد الدولي قد انخفض بنسبة 10.1٪ مقابل 35.3٪ في سنة 2015، بعد انكماش أسعار الطاقة (-16.5٪ مقابل -44.9٪) وبدرجة أقل أسعار المعادن (-5.5٪ مقابل -23.1٪). ومن ناحية أخرى، سجلت أسعار المواد الغذائية انتعاشا طفيفا بنسبة 2٪، مقارنة بانخفاض قدره 17.2٪ في السنة السابقة.
وبحلول سنة 2017، من المتوقع أن تنتعش أسعار السلع الأولية بسبب الارتفاع المتوقع في أسعار الطاقة التي لهاعلاقة باتفاقية خفض العرض من البلدان المصدرة للنفط، ومن ناحية أخرى، و بالارتفاع العام المتوقع لأسعار المعادن.
وفي الوقت نفسه، من المتوقع أن تشهد أسعار المنتجات الزراعية زيادة طفيفة، مقترنة بالتنبؤات الجوية الغير الملائمة، ولا سيما بالنسبة لشرق آسيا.
أما بالنسبة للتضخم، فقد شهدت نسبه توجها نحو الارتفاع و لكن ظلت عند مستويات منخفضة، بسبب انخفاض أسعار منتجات الطاقة في النصف الأول من سنة 2016 والزيادة المحدودة عموما في الأجور. بالمقابل و في البلدان الصاعدة والنامية، ظل التضخم دون تغيير تقريبا.

وفي الاقتصاديات المتقدمة، وبعد أن وصل إلى أدنى مستوى له في سنة 2015 منذ الأزمة المالية العالمية (0.3٪)، ارتفعت الأسعار عند الاستهلاك أكثر من الضعف لتصل إلى 0.8٪ في غضون السنة. وتعزى هذه الزيادة أساسا إلى انخفاض أسعار النفط، خاصة في الأشهر الأخيرة من سنة 2016. ومع ذلك، ظل التضخم دون تغيير تقريبا، و دون المستويات المستهدفة من قبل البنوك المركزية الرئيسية.

أما بالنسبة للتضخم في البلدان الصاعدة والنامية، فقد بلغ 4.4٪ في سنة 2016 مقابل 4.7٪ في سنة 2015. وعلى وجه الخصوص، استؤنف التضخم في الصين، أي 2٪ في سنة 2016 مقابل 1.4٪. في سنة 2015.

وبالنسبة لسنة 2017، من المتوقع أن يتسارع إجمالي التضخم في البلدان المتقدمة وأن يكون قريبا من 2٪ لا سيما مع ارتفاع أسعار الطاقة. ومن جهة أخرى، يتوقع أن يتسارع التضخم أيضا في البلدان الصاعدة والنامية إلى 4،7٪، ويرجع ذلك أساسا إلى الانخفاض التدريجي في تأثير انخفاضات قيمة العملة السابقة.

وفي ما يتعلق بالسياسات النقدية، ترك البنك المركزي الأوروبي سياسته النقدية دون تغيير في اجتماعه المنعقد بتاريخ 20 أكتوبر 2016. وبالتالي، فقد أكد البنك المركزي الأوروبي من جديد استعداده لمتابعة سياسة نقدية متكيفة جدا حتى يعود اقتصاد منطقة الأورو إلى نمو مرضي مستدام و مدفوع بالطلب القوي وارتفاع الأجور. من جانبه، حافظ البنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي على سياسة نقدية دون تغيير، في حين أعلن عن زيادة محتملة جدا في سعر الفائدة الرئيسي في نهاية سنة 2016.

وفي منطقة الأورو واليابان، حيث كان الانتعاش الاقتصادي في النصف الثاني من السنة متواضعا وظل التضخم عند مستويات منخفضة جدا، فقد تراجعت السياسة النقدية مرة أخرى.

وهكذا، كان البنك الاحتياطي الفيدرالي حذرا طوال السنة، على الرغم من ظهور علامات التحسن التدريجي في سوق العمل. والواقع أنه في سياق يتسم بمستوى تضخم أقل من الهدف المتمثل في 2٪ وباستمرار عدم الاستقرار في انتعاش الاقتصاد، ترك بنك الاحتياطي الفدرالي أسعار الفائدة الرئيسية دون تغيير تقريبا في كامل سنة 2016 .

في الواقع، ليس قبل ديسمبر من هذا السنة، وفي ضوء المؤشرات الاقتصادية التي لوحظت في سوق العمل وعلى مستوى التضخم رفع مجلس الاحتياطي الاتحادي أخيرا معدل سعر الفائدة الرئيسي بنسبة 25٪. فتم رفعها من 0.50٪ إلى 0.75٪ مع توقع المزيد من الزيادات خلال سنة 2017.

أما بالنسبة للبنك المركزي الأوروبي، فقد خفض في مارس 2016 معدل الفائدة لعمليات إعادة التمويل الرئيسية بواقع 5 نقاط أساس، ومعدل فائدة الإقراض الهامشي إلى 0٪ و 0.25٪ على التوالي و 10 نقاط على أساس معدل الفائدة على مرفق الودائع أي -0.40٪. في ديسمبر 2016، وسع البنك المركزي الأوروبي برنامج شراء الأصول إلى 60 مليار اورو من أفريل 2017.

أما بالنسبة لبنك اليابان فقد حافظ على برنامج شراء الأصول الذي يهدف إلى توسيع القاعدة النقدية بما يصل إلى 80 تريليون على أساس سنوي بهدف مواجهة الضغوط الانكماشية التي تطارد الاقتصاد الياباني. وقد تركت الباب مفتوحا لمزيد من خفض سعر الفائدة الرئيسي وضبط، إذا لزم الأمر، برنامج شراء الأصول.

وبالنسبة لسنة 2017، يجب على مجلس الاحتياطي الفيدرالي المضي قدما في تطبيق سياسته النقدية بوتيرة معتدلة جدا، نظرا لشكوك التي تكتنف تنفيذ السياسات الاقتصادية من قبل الحكومة الأمريكية الجديدة.

وفيما يتعلق بمؤشرات الأسواق الدولية الرئيسية، فإن سنة 2016 سيبقى واحدا من أكثر السنوات الغير اعتيادية

في البورصات العالمية، وذلك بسبب الأحداث التي شهدها المستثمرون، ولكن أسواق الأسهم تمكنت من إنهاء السنة بزيادات كبيرة. و أنهت مؤشر الأسهم مع مردود + 6.8٪.
وقد تحقق هذا الأداء على الرغم من المخاوف من تباطؤ الاقتصاد الصيني، فضلا عن المخاوف الانكماشية في أعقاب انهيار أسعار النفط.
وفي وقت لاحق، استعادت الأسواق الثقة واستعادت الكثير من خسائرها المتراكمة، بدعم من نشر مؤشرات اقتصادية مشجعة في البلدان المتقدمة النمو، وانتعاش أسعار النفط.
وسجل أفضل أداء في الولايات المتحدة، حيث سجلت" داو جونز" ارتفاعا بنسبة 13.4٪.
وفي أوروبا تطور مؤشر الأسهم بنسبة 14.4% خلال سنة 2016 في حين أن مؤشر سوق الأسهم CAC40 و مؤشر سوق الأسهم DAX قد أنهيا السنة في مستوى 4.8% و6.8% على التوالي.
وفي سنة 2016، سجلت بورصة شانغهاي أسوأ أداء سنوي لها بانخفاض قدره 12.3٪، مقابل الارتفاع الحاد في الأسهم البرازيلية (+61.3) والروسية (+48.9)، أما مؤشر شركة الخدمات المالية فقد تمكن من إغلاق سنة 2016 بنسبة 8.6٪.
أما بالنسبة لأسواق الصرف الدولية، فقد تميزت باررتفاع الأورو مقابل الدولار لتصل إلى 1.1220 دولار في نهاية سبتمبر 2016، بالتوازي مع القرار المتماشي مع توقعات (**الاحتياطي الفدرالي للولايات المتحدة**) لترك أسعار الفائدة دون تغيير.
و حقق الدولار اتجاهه الصاعد في السوق. و قد دعم هذا الاتجاه تحسن المؤشرات الاقتصادية الأمريكية.
وبصورةعامة، سجل الأورو للسنة ثالثة على التوالي تراجع مقابل الدولار.حيث انخفضت العملة الأوروبية في سنة 2016 بنسبة 3٪ تقريبا، من 1.0856 إلى 1.0517 في 30 ديسمبر 2016.
من جانبها، سجلت العملة اليابانية أفضل أداء لها في سنة 2016.و أنهى الثنائي USD / JPY السنة بنسبة 116.96 ين مقابل 120.55 ين ياباني في بداية سنة 2016. أما بالنسبة للجنيه الاسترليني، فقد سجل انخفاضا حادا بنسبة 13.6٪ مقابل الأورو و 16.3٪ مقابل الدولار.

المناخ الوطني

لم يتجاوز النمو الاقتصادي الوطني 1٪ في سنة 2016، وهو نفس المعدل تقريبا الذي سجل في السنة السابقة 1.1٪. وقد تم استخلاص هذا التطور الضعيف للنشاط الاقتصادي، بشكل رئيسي، من خلال استئناف خدمات السوق واستمرار النمو في الخدمات غير السوقية التي ساهمت بنسبة 1.1 نقطة و 0.5 نقطة مئوية على التوالي، في النمو الكلي.
وبالفعل، تأثر النمو الاقتصادي في تونس بانخفاض القيمة المضافة لقطاع الزراعة و الأسماك بنسبة 8،1٪ مقابل ارتفاع بنسبة 12،5٪ في سنة 2015، و ذلك بسب تراجع إنتاج زيت الزيتون ب 59٪.
وشهدت الصناعات التحويلية ارتفاعا طفيفا بنسبة 1٪ مقابل 0.4٪ في سنة 2015. وسجل انتعاش في الصناعات الكيميائية (13٪ مقابل -12.1٪) ولكن أيضا في الصناعات الميكانيكية والكهربائية (1.9٪ مقابل -0.6٪).

وشهدت معظم الصناعات التحويلية الأخرى انخفاضا، لاسيما صناعات النسيج والملابس والجلود والأحذية (-0.3 في المائة مقابل -3.9 في المائة)، التي ما زالت تعاني من صعوبات هيكلية. كما عانت فروع أخرى من تراجع مثل صناعة الزراعة الغذائية (-2.4٪ مقابل 12.5٪) بالتوازي مع انخفاض إنتاج زيت الزيتون، وصناعات مواد البناء ، والسيراميك والزجاج (-1.1٪ مقابل -0.8٪) والصناعة التحويلية المتنوعة (-1.1٪ مقابل 3.2٪).

أما القيمة المضافة للصناعات غير التحويلية فقد انخفضت بنسبة 1.9٪. وفي الواقع، انخفض الإنتاج الوطني من النفط الخام بنسبة 6.1٪ في سنة 2016 ليعود إلى 2.168 كيلو طن مقابل متوسط سنوي يبلغ نحو 300 3 كيلو طن خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين.

من ناحية أخرى، شهد قطاع التعدين انتعاشا بنسبة 7.6٪ على الرغم من التوترات الاجتماعية والاضطرابات في إنتاج الفوسفات ونشاط النقل.

وفي هذا الصدد، تحسن إنتاج الفوسفات الخام بنسبة 22.1٪ ليصل إلى 3.7 مليون طن.

وإجمالا، انخفض مؤشر الإنتاج الصناعي بنسبة 0.5٪ نتيجة لانخفاض الإنتاج في صناعة استخراج منتجات الطاقة (-8.7٪) والمطاط و والبلاستيك (-3.5٪) والصناعات الغذائية الزراعية -2.1٪

من ناحية أخرى، وعلى الرغم من التطور المعتدل للقطاعات الصناعية الرئيسية، سجلت واردات المواد الخام انتعاشا بنسبة 9.9٪ في سنة 2016 مقابل تراجع بنسبة 3.4٪ في السنة السابق.

وعلى المستوى القطاعي، كانت الخدمات السوقية وغير السوقية هي المساهم الرئيسي في نمو الناتج المحلي الإجمالي بمعدلات نمو تبلغ 2.7 في المائة و 2.6 في المائة. ومع ذلك، قابل هذه التطورات ضعف قطاع الطاقة -8.4٪ بعد انخفاض الإنتاج الوطني للنفط، وقطاع الزراعة وصيد الأسماك -8.1٪ خاصة مع الانخفاض الحاد في إنتاج زيت الزيتون خلال موسم 2015-2016.

من جانبه، نما قطاع الخدمات السوقية بنسبة 2.7٪ في سنة 2016 مقارنة مع انخفاض بنسبة 0.6٪ في سنة 2015. ويعزى هذا الانتعاش إلى الأداء الجيد لقطاع الاتصالات 5.6٪ مقابل 4.9٪والخدمات المالية 4.5٪ مقابل 5٪ ، والخدمات المتنوعة 3.2٪. وسجلت زيادة طفيفة في النشاط في قطاعي السياحة والنقل، أي 0.5٪ و 2.4٪، مقارنة مع -12.2٪ و -5.7٪ على التوالي في سنة 2015.

وفيما يتعلق بالخدمات غير السوقية، واصلت القيمة المضافة نموها، وإن بوتيرة أبطأ مما كانت عليه في سنة 2015، أي 2.6٪ مقابل 3.3٪ لتساهم بنسبة 0.5 نقطة مئوية في النمو. وارتفعت حصتها من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية إلى 19.3 في المائة مقابل 18.5 في المائة في سنة 2015.

وفي ما يتعلق بالطلب المحلي، فقد ظل المؤشر الرئيسي للنمو الاقتصادي، على الرغم من تباطؤ الاستهلاك الكلي 3.1٪ مقابل 3.5٪ بالتوازي مع تباطؤ الاستهلاك السنة2.5٪ مقابل 4.4 ٪ والتغير الصغير في الاستهلاك الخاص (3.3٪ مقابل 3.2٪). وفي الوقت نفسه، سجل إجمالي تكوين رأس المال الثابت في صندوق رأس المال الثابت بعض الانتعاش 2.4٪ مقابل -0.4٪

ومن ناحية أخرى تأثر النمو الاقتصادي بتراجع صادرات السلع والخدمات، ويرجع التدهور في التجارة مع العالم الخارجي إلى تراجع الصادرات من الصناعات الزراعية والصناعات الغذائية وخاصة من زيت الزيتون (-53.9٪). ويعكس تراجع الصادرات انخفاضا في إنتاج النفط الخام المحلي، والنمو البطيء في منطقة الأورو،

فضلا عن عدم استقرار الوضع الأمني الإقليمي.
يبدو أن الاستثمارات تسجل ديناميكية متجددة في سنة 2016. والواقع أن الاستثمار قد تعزز في الصناعات التحويلية بنسبة٪ 9.5 مقابل 3.5٪ في سنة 2015، وخاصة في الصناعات الكيماوية (59.1٪) ومواد البناء والسيراميك والزجاج (39٪)
وعلى صعيد التشغيل، فإنه لا يزال التحدي الرئيسي بالنسبة لتونس، وخاصة في فترة ما بعد الثورة. واتخذت سلسلة من التدابير في سنة 2016 لتخفيف ضغوط سوق العمل وتسريع وتيرة خلق فرص العمل.
وفي هذا السياق، تعافى صافي فرص العمل في سنة 2016، منتقلا من فقدان الوظائف إلى خلق ما يقرب من 35 ألف وظيفة، وذلك بفضل الانتعاش في القطاعات التي دمرت في سنة 2015، ولكن أيضا إلى تحسين خلق فرص العمل في قطاعات البناء والهندسة المدنية.
ومن ناحية أخرى، فإن التوزيع الإقليمي للبطالة يكشف عن التفاوت بين الولايات المختلفة. والواقع أن معدل البطالة أعلى في المناطق الغربية منه في الأجزاء الشرقية من البلد وأكثر وضوحا في الجنوب منه في المناطق الشمالية من البلد. وكان معدل البطالة أقل من المعدل الوطني في منطقتي الشرق الأوسط والشمال الشرقي)10.7٪ ، بينما كان أعلى في الجنوب الغربي) 26.2٪ ، الوسطى الغربي17.2٪ وإقليم تونس 17.8٪
وبذلك بلغ عدد العاطلين عن العمل 632 ألف شخص في سنة 2016، أي بزيادة قدرها 2.1٪ عن مستواها في السنة السابق، ومن بين العاطلين عن العمل، هناك أكثر من 262 ألف خريج للتعليم العالي يمثلون 41٪ من إجمالي عدد العاطلين عن العمل.
وفي سنة 2017، أعلنت الدولة برنامجا جديدا بعنوان "عقد الكرامة"، ويستهدف هذا البرنامج الجديد 25 ألف متخرج موزعين توزيعا عادلا بين مختلف ولايات البلاد.
تحسنت مؤشرات قطاع السياحة تحسنا طفيفا في سنة 2016 بعد الانخفاضات الكبيرة المسجلة في سنة 2015، والتي تأثرت بالصدمات الأمنية، حيث عرف كل من السياح الأجانب الوافدين والسياح بشكل سنة بين عشية وضحاها زيادة قدرها 7.7٪ و10.5٪ مقابل تراجع بنسبة 30.8٪ و44.4٪ في سنة 2015.
ويعزى هذا التحسن بشكل رئيسي إلى التدفق الهائل للزبائن الروس حيث بلغ عدد السياح 623.4 ألف سائح و 5.7 مليون ليلة سياحية مقارنة على التوالي مع 523 ألف سائح و 52.1 مليون ليلة مبيت في سنة 2015.
من جهته، ارتفع عدد السياح الجزائريين بنسبة 22.1٪ ليصل إلى 1.8 مليون زائر، أي ما يعادل 1.7 مليون ليلة سياحية ، بالإضافة إلى هاتين الجنسيتين ، انخفضت الإقامة لغير المقيمين الأجانب بنسبة 43.1٪، وخاصة بالنسبة للعملاء الأوروبيين الرئيسيين.
وعلى الرغم من انتعاش قطاع السياحة في سنة 2016، واصلت عائدات السياحة الانخفاض، ولكن بوتيرة أ قل من السنة السابق٪ -1.7 مقابل -33.4٪ لتصل إلى 2،373 مليون دينار
وبالمقابل، تعافت حركة النقل الجوي للركاب بنسبة 9.3٪ في سنة 2016، مقارنة بانخفاض بنحو 32٪ في السنة السابق، ليصل عددهم إلى نحو 8 ملايين، معظمهم على الطرق الدولية المجدولة. .
ارتفع المؤشر السنة للأسعار عند الاستهلاك بنسبة 0.3٪ في سبتمبر 2016، ويرجع ذلك أساسا إلى ارتفاع أسعار العديد من مجموعات المنتجات، وخاصة الملابس والأحذية 3.3٪ و من التعليم الذي ارتفع بنسبة 2.3٪ مقارنة بشهر أوت. أما على أساس سنوي، فقد استقر ارتفاع المؤشر السنة للأسعار عند الاستهلاك عند نفس

المستوى المسجل في سنة 2015، أي بنسبة٪ 4،2. ومع ذلك، سجلت زيادة طفيفة قدرها 0،4 نقطة مئوية مقارنة بشهر أوت 2016. وكانت أبرز الزيادات التي شهدتها السنة زيادة في التعليم والملابس والأحذية على التوالي 9.2٪ و 9.3٪.

وبفضل سياسة نقدية حكيمة أجراها البنك المركزي التونسي، تم التحكم في الضغوط التضخمية في سنة 2016 كما يتضح من تطور معدل التضخم الذي كان عند أدنى مستوياته منذ سنة 3.7٪ 2012 مقارنة مع 4.9٪ في سنة 2015. ويرجع ذلك أساسا إلى تباطؤ أسعار المواد الغذائية 2.6٪ مقابل 5.2٪ في سنة 2015 والسلع المصنعة 3.6٪ مقارنة مع 4.8٪ في سنة 2015. أما فيما يتعلق بالتضخم الأساسي، فقد ظل ارتفاع الأسعار باستثناء المنتجات الطازجة والمدارة عند مستويات تتجاوز 5٪، أي 5.2٪ مقابل 5.3٪ في سنة 2015.

وفيما يتعلق بالتجارة الخارجية، تجدر الإشارة إلى أن الضغط على ميزان المدفوعات استمر في التغير خلال سنة 2016 في بيئة صعبة، على الرغم من التحسن الملحوظ في الوضع الأمني، والتخفيف من حدة التوترات الاجتماعية. والواقع أن صعوبات الانتعاش الاقتصادي التي كشفت عنها معدلات النمو المنخفضة في السنوات الأخيرة (+ 1٪ في سنة 2016)، تسهم في التأثير على أداء قطاعات إستراتيجية معينة تتعلق بتصدير السلع والخدمات.

ومن ناحية أخرى، أدى استمرار الانجراف في استيراد بعض المنتجات إلى ضغط كبير على الحساب الجاري، الذي ظل عجزه في السنوات الأخيرة في حدود 9 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

وبالفعل، ظل عجز الحساب الجاري مرتفعا عند 7،935 مليون دينار، أي ما يعادل 8،8٪ من الناتج المحلي الإجمالي، مقابل 7،552 مليون دينار أو 8،9٪ في سنة 2015 بعد تدهور رصيد الميزان التجاري. عجزا بلغ 12.6 مليار دينار في سنة 2016.

وفيما يتعلق بميزان الخدمات، فقد حقق فائضا قدره 688 مليون دينار في سنة 2016 مقابل 594 مليون دينار في سنة 2015 و 2448 مليون دينار في سنة 2014. ويعزى هذا الارتفاع إلى انخفاض عجز ميزان النقل -23.8٪ .

وانخفض صافي تدفقات رأس المال الخارجي بنسبة 21.1٪ ليبلغ 6.4 مليار دينار.

ومن جانبه، انخفض مستوى صافي الأصول بالعملات الأجنبية من 14،102 مليون دينار و 128 يوما من الواردات في نهاية سنة 2015 إلى 12،935 مليون دينار و 111 يوما في سنة 2016. وبالإضافة إلى ذلك، فإن وضعية الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي إنتقلت من 193 مليون دينار إلى 346 مليون دينار في سنة 2016.

وعلى الصعيد النقدي، ارتفع معدل نمو العرض النقدي من 5.3٪ في 2015 إلى 8.31٪ في سنة 2016، ويعزى ذلك إلى تسارع القروض إلى الاقتصاد 9.7٪ مقابل 6٪، و 2٪ في سنة 2015، وارتفاع صافي المطالبات على الدولة 18.7٪ مقابل 20.7٪ في سنة 2015.

و بالنسبة للتطورات الاقتصادية التي سجلت في سنة 2016، شهدت السيولة البنكية تشديدا كبير، مما يعكس التأثيرات التقييدية التي تسببت فيها عوامل السيولة الذاتية، بما في ذلك العملات الأجنبية.

وفي هذا السياق، ولمواكبة الاحتياجات المتزايدة للبنوك في السيولة، كثف البنك المركزي التونسي تدخلاته باستخدام جميع الأدوات المتاحة له لسد فجوة السيولة التي أصبحت هيكلية.

وبالفعل، يظهر تحليل السيولة خلال سنة 2016 أن متوسط حاجة البنوك الى السيولة قد ارتفع بمقدار 1.398 مليون دينار يوميا، بزيادة قدرها 27٪ عن السنة السابق، ليصل إلى 6.499 في سنة 2016 مقابل 5،111 مليون دينار في سنة 2015.

وقد تميز تطور العوامل الذاتية للسيولة البنكية في سنة 2016 بالاستخدام الكبير لخزانة التمويل الداخلي، وارتفعت سندات الخزينة من 10،239 مليون دينار في نهاية سنة 2015 إلى 12،494 مليون دينار في سنة 2016.

وتجدر الإشارة إلى أن تدخلات البنك المركزي في سنة 2016 لتحسين تنظيم السيولة المصرفية حافظت على متوسط المعدلات الشهرية في السوق النقدية (**معدل سوق المال**) على مقربة من الهدف التشغيلي أي بنسبة 4.25٪ في سنة 2016 مقارنة مع 4.71٪ في السنة السابقة.

وبعد قرار خفض سعر الفائدة في أكتوبر 2015، ظلت السياسة النقدية دون تغيير طوال سنة 2016، وذلك بفضل التخفيف الواضح للتضخم وغياب الضغوط القائمة على الطلب.

وعلى مستوى آخر وفي سنة 2016، سجل سعر صرف الدينار انخفاضا حادا مقابل كل من الأورو والدولار الأمريكي، بمتوسط حسابي قدره 8.3٪ و 8.6٪.

وفيما يتعلق بسوق الأسهم، فقد تم إثراء تصنيف البورصة في سنة 2016 من خلال إدخال شركة "اونيمد" في قطاع الأدوية في السوق الرئيسية من خلال بيع 14.4٪ من رأسمالها، مما جعل عدد الشركات المدرجة 79 وحدة في نهاية سنة 2016.

وعلى صعيد آخر، سجل المؤشر القياسي لسوق تونس للأوراق المالية "تونيندكس" ارتفاعا بنسبة 8.9٪ عن السنة 2016، حيث أغلق شهر ديسمبر عند 488.77 نقطة مقابل عائد سلبي 0.9٪ في سنة 2015.وبالنسبة لسنة 2017، من المتوقع حدوث تحسن طفيف في النمو الاقتصادي بمعدل نمو قدره 2.3٪ مقابل 1٪ في سنة 2016 على أساس انتعاش الإنتاج الزراعي والنشاط الصناعي، فضلا عن المساهمة الإيجابية لخدمات السوق. غير أن هذا التطور سيظل رهينة القضاء التدريجي على الاضطرابات الاجتماعية، وتحسين الوضع الأمني، والظروف المناخية.

الأرقام الرئيسية لنشاط البنك المركزي التونسي

الأصول الذاتية

بلغت الأصول الذاتية للبنك بنهاية سنة 2016 مبلغ 129.151 مليون دينار مقابل 128.105 مليون دينار في نهاية سنة 2015.

(تطور الأصول الذاتية بالمليون دينار)

	2015	**2016**	نسبة النمو
رأس المال	90,000	90,000	-
الأسهم الذاتية	-840	-840	-
المدخرات	47,238	47, 348	0,2
النتائج المؤجلة	-9.956	-8.293	-16,7
النتيجة الصافية للاستغلال	1,663	938	-43,6
الجملة	**128,105**	**129,151**	0.8

أنشطة الاستثمار:

الالتزامات:

وانخفضت الالتزامات على أنشطة الاستثمار بنسبة 41٪ في سنة 2016 لتصل إلى 114.419 مليون دينار مقابل 193.170 مليون دينار في سنة 2015.

(نمو الالتزامات بالمليون دينار)

	التزامات 2016	**التزامات 2015**	(%) نسبة النمو
القروض متوسطة وطويلة المدى	14.735	80.655	-81.7
المساهمات	-	275	100
الإيجار المالي	22.588	36,576	-38.2
جملة الالتزامات للمؤسسات	**37.323**	**117,506**	**-68.2**
جملة الالتزامات	**77.096**	**75,664**	**1.9**
الجملة	**114.419**	**193,170**	**-40.8**

وبالنسبة لميزانية سنة 2016، سجلت اعتمادات البنك انتعاشا قدره 12 مليون دينار، مما أدى بشكل رئيسي إلى تدهور القروض متوسطة وطويلة المدى للشركات، حيث عاد من 81 مليون دينار إلى 15 مليون دينار على مدى السنة الماضي،بالتوازي مع المناخ الاقتصادي الذي يتسم بعدم اليقين في مجال الاستثمار والضغط على خزينة البنك.

وبالإضافة إلى ذلك، لم تصل المصادقات الائتمانية للأفراد إلى تقديرات ديسمبر 2016 (77 مليون دينار مقابل89 مليون دينار).

وفيما يتعلق بالاعتمادات على قروض الإيجار المالي، شهد شهر ديسمبر 2016 انخفاضا قدره 14 مليون دينار مقارنة بمستواه في سنة 2015، على الرغم من أنه تجاوز تقديرات الميزانية لسنة 2016

وبالنظر إلى هذه الظروف، ولتحقيق أهداف الميزانية، لا تزال هناك حاجة إلى حفز التدخلات، ولا سيما في مجال تمويل القروض الشخصية والإيجار، التي تعتبر من أهم ما استندت إليه **الخطة الخماسية** للبنك للفترة (2020-2016)

الالتزامات

انخفضت **الالتزامات** بنسبة 43٪ في سنة 2016.ويرجع ذلك أساسا إلى تدهور ا **الالتزامات** في شكل قروض **متوسطة وطويلة الأجل** للشركات التي سجلت انخفاضا قدره 60 مليون دينار مقارنة بسنة 2015 عقب التباطؤ في النمو الاقتصادي والضغوط على الوضع النقدي للبنك. ونتيجة لذلك، خصص جزء كبير من موارد البنك المالية للقروض المقدمة للأفراد.

(نمو الاعتمادات بالمليون دينار)

	الالتزامات 2016	**الالتزامات 2015**	(%) نسبة النمو
القروض متوسطة وطويلة المدى	74,922	14,493	80.7-
المساهمات	200	-	-
الإيجار المالي	15.815	26.639	-40,6
جملة الالتزامات للمؤسسات	**30.308**	**101,761**	**-70,2**
جملة الالتزامات للأفراد	**70.085**	**75.636**	**-7,3**
الجملة	**100,393**	**177,397**	**-43.4**

ولا يزال البنك مطالبا بتفعيل تدخلاته في شكل قروض **متوسطة وطويلة الأجل** للأفراد والتأجير من أجل تحقيق أقصى قدر من الأرباح من موارده.

الدفوعات:

انخفضت الدفوعات بمقدار 16 مليون دينار، أي بنسبة 10٪ مقارنة بسنة 2015. ويعزى هذا الانخفاض أساسا إلى تطور قروض الشركات متوسطة وطويلة الآجال بمبلغ 13 مليون دينار مقارنة بالسنة السابقة. ويفسر هذا الانخفاض أيضا بنفس العوامل المذكورة أعلاه.
وفي هذا السياق، سعى البنك إلى تخصيص معظم التمويل للأفراد والتأجير من أجل تطوير هذا النشاط.
وفي الواقع، ارتفعت القروض للأفراد بنسبة 1.9 مليون دينار مقارنة بسنة 2015، وهو ما تجاوز أيضا التوقعات المحددة في ميزانية سنة 2016، أي6 ملايين دينار.

(نمو الدفوعات بالمليون دينار)

	2015المنجز سنة	**المنجز سنة 2016**	(%) نسبة النمو
القروض متوسطة وطويلة المدى المساهمات الإيجار المالي	57,851 50 22,722	44.398 50 19.226	23.2- - 15.4
جملة الدفوعات للمؤسسات	**80,623**	**63.674**	**-21**
جملة الدفوعات للأفراد	**71.200**	**75.664**	**1.9**
الجملة	**156.287**	**140.770**	**-9.9**

الأنشطة التجارية:

تطور القروض قصيرة المدى:

ارتفعت القروض القصيرة المدى بقيمة 34 مليون دينار في سنة 2016، أي بنسبة 16٪ مقارنة بسنة 2015، حيث ارتفعت من 214.090 مليون دينار إلى 248.4 مليون دينار في سنة 2016، وذلك تمشيا مع نمو القروض بالدينار بنسبة 36٪.

(الأنشطة التجارية بالمليون دينار)

	2016	2015	نسبة النمو (%)
قروض التصرف بالدينار	115.624	85,071	35.9
تسهيلات السحب	41.761	38,338	6.8
قروض التصرف بالعملة الصعبة	82,963	88.493	6.7
إيداع /تسبقة	3.399	7,718	-56
الجملة	**248.453**	**214,090**	**16.1**

وبالمقارنة مع توقعات ميزانية سنة 2016، سجل النشاط التجاري للبنك نموا بلغ 29 مليون دينار بنسبة 13٪

العمليات مع الخارج: الاعتمادات الائتمانية

وسجلت المعاملات مع الخارج انخفاضا بنسبة 2،8٪ في سنة 2016 مقارنة بسنة 2015، حيث انتقلت من 33 مليون دينار إلى 32 مليون دينار، بالتوازي مع الوضع الاقتصادي الصعب في البلاد (من حيث الواردات على وجه الخصوص).

(العمليات مع الخارج بالمليون دينار)

	2016	2015	نسبة النمو (%)
فتح اعتمادات توريد	28.244	32,756	-13.8
فتح اعتمادات تصدير	3.633	38	9460.5
الجملة	**31.877**	**32,794**	**-2.8**

وبالمقارنة مع موازنة 2016، سجل النشاط المصرفي مع الخارج انخفاضا قدره 0.9 مليون دينار. ومع ذلك، وعلى الرغم من الحالة الاقتصادية الهشة، ينبغي للبنك أن يحفز تدخلاته في هذا المجال، خاصة وأنه لا يتطلب تعبئة الموارد المالية، في حين يجذب هذا النشاط عمولات هامة لصالح البنك.

الودائع والضمانات

بلغت الودائع والضمانات 64 مليون دينار في ديسمبر 2016، مسجلة زيادة قدرها 14 مليون دينار، بزيادة قدرها 27.5٪ مقارنة بشهر ديسمبر 2015

(الودائع والضمانات المسندة للحرفاء بالمليون دينار)

	2016	2015	نسبة النمو (%)
ودائع السوق	53.370	43.149	23.7
ودائع أخرى وضمانات	10.526	7,066	49
ضمانات على الإيجار	418	226	85
ودائع الحرفاء	64.314	50,441	27.5
ودائع بنكية	45.298	4,795	844.7
الجملة	**98.4**	**55,236**	**109.612**

موارد البنك

بلغت موارد البنك 954 مليون دينار في نهاية سنة 2016 مقابل 884 مليون دينار في نهاية سنة 2015 بارتفاع قدره 8٪
:وتتوزع هذه الزيادة على النحو التالي
.الأصول الذاتية: 1.0 مليون دينار
.القروض: 47 مليون دينار
ودائع العملاء: 22 مليون دينار

(تطور موارد البنك بالمليون دينار)

	2016ديسمبر	ديسمبر 2015	نسبة النمو (%)
الأصول الذاتية	129.151	128,105	0.87
القروض	231.788	184,772	25.4
ودائع الحرفاء	593.152	571,320	3.8
	954.091	**884,197**	**7.9**

القروض والموارد الخارجية

بلغت القروض الخارجية والداخلية 232 مليون دينار في نهاية سنة 2016 مقابل 185 مليون دينار في نهاية ديسمبر 2015 بارتفاع قدره 25٪.

(تطور القروض بالمليون دينار)

	2016ديسمبر	ديسمبر 2015	فارق ديسمبر 2016/2015	
			القيمة	%
قروض خارجية	6.363	14,640	-8.277	-56.5
قروض إجبارية	110.195	88,250	21.945	24.9
قروض بين البنوك	19,000	9,000	10.000	111.1
قروض في السوق النقدية بالعملة الصعبة	41.230	12,882	28.348	220.1
قروض في السوق النقدية بالدينار	55,000	60,000	-5.000	-8.3
جملة القروض	**231.788**	**184,772**	**47.016**	**25.4**

وتجدر الإشارة إلى أن البنك استخدم سوق المال بالدينار والقروض بين البنوك خلال سنة 2016. حيث بلغت قيمة هذه القروض 74 مليون دينار تحت تأثير استمرار الضغط على نقد البنك والتأخير في تنفيذ إصدار السندات التي لم تتحقق إلا في الأيام الأخيرة من سنة 2016.

وبالإضافة إلى ذلك، وللحفاظ على نفس وتيرة الأنشطة مع تحقيق الأهداف المحددة، كان من الضروري ضمان تعبئة موارد مالية إضافية في الأجل المتوسط للحفاظ على الرصيد المالي للبنك، بما في ذلك استكمال الجزء المتبقي لإصدار السندات.

وبالمقارنة مع التقديرات المالية، ارتفعت القروض بمبلغ 60 مليون دينار في 31 ديسمبر 2016، ويرجع ذلك أساسا إلى الزيادة في قاعدة إصدار السندات البالغة 39 مليون دينار

الودائع

بلغت ودائع العملاء 593 مليون دينار في 31 ديسمبر 2016 مقابل 571 مليون دينار في سنة 2015، بزيادة قدرها 3.8٪

تطور الموارد المتأتية من الودائع

	2016		2015		نسبة النمو (%)
	القيمة	%	القيمة	%	
حسابات الادخار	62.055	10.5	46,866	8,2	32.4
حسابات آجلة	256.013	43.2	200, 321	35.1	27.8
مجموع الودائع الآجلة	**318.068**	**53.6**	**247,187**	**43,3**	**28.7**
الحسابات المرئية	118.349	20	115,387	20.2	2.64
مجموع الودائع بالدينار	**436.417**	**73.65**	**362,574**	**63,5**	**20,4**
حسابات آجلة	**3.101**	**0,5**	**2,686**	**0,5**	**15.5**
الحسابات المرئية	**153.634**	**25.9**	**206,060**	**36.1**	**-25.4**
مجموع الودائع بالعملة الصعبة	**156.735**	**26.4**	**208,746**	**36,5**	**-24.9**
مجموع الودائع	**593.152**	**100**	**571,320**	**100**	**3,8**

وقد زادت موارد البنك بنحو 22 مليون دينار مقارنة بالسنة الماضي، إلا أنها لم تصل إلى تقديرات الميزانية لسنة 2016. ويقدر هذا الانخفاض بنحو 37.3 مليون دينار بسبب الخفض في الودائع لأجل، وهي أغلى الودائع

وفيما يتعلق بميزانية سنة 2016، سجلت الإنجازات انخفاضا بنسبة 8.2٪ مقارنة مع توقعات إجمالي الودائع بالدينار

ومن ناحية أخرى، سجل البنك في سنة 2016 نموا في حسابات التوفير والحسابات الجارية والودائع بالعملة الأجنبية، وذلك بهدف التحكم في متوسط تكلفة الموارد

نتائج البنك:

بلغ الناتج البنكي الصافي 39.079 مليون دينار في ديسمبر 2016 مقابل 28.348 مليون دينار في نهاية سنة 2015 بارتفاع قدره 37.92

(تطور النتائج بالألف دينار)

	نتائج 2016	نتائج 2015 (*)	نسبة النمو (%)
الفوائض والمداخيل المشابهة	50.391	41,197	22.32
العمولات	13.283	10.802	22.97
مرابيح/ الأوراق المالية	5.527	4.556	21.31
عائدات/ المحفظات	810	519	56.07
النتائج الجملية للتصرف البنكي	**71.011**	**57,074**	**22.67**
الفوائض المستوجبة والمصاريف المشابهة	30.554	28,274	8.061
العمولات المستحقة	360	452	-20.35
جملة مصاريف التصرف البنكي	**30.914**	**28,726**	**7.62**
الناتج البنكي الصافي	**39.097**	**28,348**	**37.92**
مصاريف الأعوان	26.452	21.858	21
مصاريف أخرى	18	43	-58.14
مدخرات	-1.973	-1.593	23.62
نتائج التصرف الخامة	**10.690**	**4.937**	**2,9**
مخصصات المدخرات	-8.833	328	-2792.99
مرابيح متأتية من عناصر عادية أخرى	-238	-3.480	-93.16
النتيجة	**1.619**	**1.786**	**-9.35**
الضريبة على المرابيح	-681	-123	453.66
النتيجة الصافية	**938**	**1. 663**	**-43.60**

مع الأخذ بعين الاعتبار منشور البنك المركزي التونسي رقم 21-2014 الذي يوصي بوضع أحكام لتغطية مخاطر مطالبات الفئة 4 التي لها أقدمية لمدة 3 سنوات أو أكثر في هذه الفئة، علما بأن هذه المخصصات يتم احتسابها دون مراعاة الضمانات.

وبالمقارنة مع النتائج المسجلة في 31 ديسمبر 2015، ارتفعت إيرادات العمليات المصرفية بنسبة 22.7٪، ويرجع ذلك أساسا إلى تطور إيرادات الفوائد بنسبة 22.32٪.من ناحية أخرى، سجلت مصاريف التشغيل البنكي معدل نمو بلغ 7.62٪، نتيجة لزيادة الموارد المالية القائمة لتصل إلى 633 مليون دينار في ديسمبر 2016 مقابل

508 مليون دينار في ديسمبر 2015.
بالإضافة إلى ذلك، ارتفعت الإيرادات من الأعمال المصرفية بمقدار 3.967 مليون دينار مقارنة مع توقعات الميزانية لسنة 2016، مع زيادة في مصروفات التشغيل المصرفي 0.386 مليون دينار، وذلك أساسا نتيجة زيادة الاقتراض من سوق المال والبنك المركزي التونسي

تطور المرابيح البنكية:

سجلت المرابيح البنكية ارتفاعا بنسبة 22.67٪، من 57.1 مليون دينار في سنة 2015 إلى 70.011 مليون دينار في سنة 2016، وذلك بفضل زيادة الإيرادات من القروض طويلة ومتوسطة الأجل إلى الأفراد بما يقارب 3.2 مليون دينار وبنسبة 24.21٪.وبلغت الإيرادات من القروض التجارية قصيرة الأجل 13.9 مليون دينار في ديسمبر 2016 مقابل 10.1 مليون دينار في نهاية سنة 2015، بزيادة قدرها 37.1٪، وأخيرا زيادة حجم القروض متوسطة الأجل وطويلة الأجل للشركات بقيمة 22.3 مليون دينار، بزيادة قدرها 16٪.

تطور المصاريف البنكية :

ارتفعت المصاريف التشغيلية للبنك بنسبة 7.6٪ في السنة المالية 2016 لتصل إلى 30.9 مليون دينار مقابل 28.7 مليون دينار في السنة 2015.
ويعزى هذا النمو بالأساس إلى ارتفاع الفائدة على ودائع العمال البالغة 1.5 مليون دينار في نهاية سنة 2016 مقارنة مع شهر ديسمبر 2015 والزيادة في حجم الودائع لأجل والودائع و مدا خيل الودائع ب53 مليون دينار
النتيجة :

سجلت نتائج البنك في نهاية ديسمبر 2016 ربحا قدره 938 مليون دينار مقابل ربح 1.663 مليون دينار في سنة 2015، بانخفاض قدره 43.6٪

بنك تونس والإمارات

1. القوائم المالية المختومة في 31 ديسمبر 2016

القوائم المختومة يوم 31 ديسمبر 2016

(الوحدة: ألف دينار)

الأصول	العدد	2016/12/31	2015/12/31
الخزانة والأموال لدى البنك المركزي،مركزالصكوك البريدية	**1**	22 006	17 262
الخزينة العامة للبلاد التونسية	**2**	107 998	92351
ديون على المؤسسات البنكية والمالية	**3**	705412	659573
ديون على الحرفاء	**4**	96484	80682
محفظة الاستثمار	**5**	18444	27064
قيم ثابتة	**6**	17200	14815
أصول أخرى	**7**	13186	14621
جملة الأصول		**980730**	**906368**
الخصوم			
ودائع وموجودات المؤسسات البنكية والمالية	**8**	117 004	83 142
ودائع وموجودات الحرفاء	**9**	592 445	570 476
قروض وموارد خاصة	**10**	126 947	107 527
خصوم أخرى	**11**	15 183	17 118
جملة الخصوم		**778 263**	**668 410**
رؤوس الأموال الذاتية			
رأس المال		90 000	90 000
مدخرات		47 346	47 238
أسهم ذاتية		840	840
نتائج مؤجلة		8 239	9 956
نتائج الفترة		938	1 663
جملة رؤوس الأموال الذاتية	**12**	**129 151**	**128 105**
جملة الخصوم ورؤوس الأموال الذاتية		**980 730**	**906 368**

نتائج الاعتمادات خارج الموازنة

مختومة في 31 ديسمبر 2016

(الوحدة: ألف دينار)

	العدد	2016/12/31	2015/12/31
الخصوم الممكنة			
الضمانات والكفالات وبقية الضمانات المقدمة	**13**	68788	55346
اعتمادات مستندية		31877	32 768
جملة الخصوم الممكنة		**100 665**	**88 114**
الاعتمادات المقدمة			
التزامات التمويل المقدمة	**14**	53 218	110 510
التزامات على السندات		15 600	24 000
جملة الاعتمادات المقدمة		**68 818**	**134 510**
الاعتمادات المستلمة			
التزامات التمويل المستلمة		-	9 000
ضمانات مستلمة	**15**	531 114	554 732
جملة الضمانات المستلمة		**531 114**	**563 732**

قائمة النتائج المختومة

الفترة من 1 جانفي إلى 31 ديسمبر 2016

(الوحدة: ألف دينار)

نتائج الاستغلال البنكي	العدد	2016	2015
فوائض وإيرادات مشابهة	**16**	50 184	40 972
عمولات		13 283	10 081
مرابيح من عمليات الصرف		1 351	1 333
إيرادات محفظة الاستثمار	**17**	3 968	5 848
جملة نتائج الاستغلال البنكي		**57 074**	**70 666**
مصاريف الاستغلال البنكي			
فوائض مستوجبة ومصاريف مشابهة	**18**	28 274	30 554
عمولات مستوجبة		452	360
جملة مصاريف الاستغلال البنكي		**(28 726)**	**(30 914)**
الناتج الصافي البنكي		**28 348**	**39 752**
مخصصات للائتمان ونتيجة التصحيحات لقيم على الائتمان خارج الموازنة والخصوم	**19**	(8 946 **)**	(2 025)
مخصصات للائتمان ونتيجة التصحيحات لقيم على محفظة الاستثمار	**20**	1 485	1 128
نتائج أخرى للاستغلال		19	44
مصاريف الأعوان	**21**	(18 692)	(14 950)
المصاريف العامة للاستغلال		6 757	6 911
مخصصات المدخرات على المنشآت والمعدات		1 596	1 972
نتيجة الاستغلال		**1765**	**1 936**
رصيد الربح/ الخسارة المتأتي من عناصر أخرى عادية		-	150
الضريبة على الشركات		681	123
نتيجة الأنشطة العادية		**1084**	**1663**
العناصر الخارقة للعادة		146	-
النتيجة الصافية للفترة		**938**	**1663**
النتيجة بالسهم (د ت)	**22**	**0.268**	**0.475**

الفترة من 1 جانفي إلى 31 ديسمبر 2016
(الوحدة: بالألف دينار)

نتائج الاستغلال	*العدد*	*2016*	*2015*
نتائج الاستغلال البنكي المستلمة		66 504	55 415
مصاريف الاستغلال البنكي المدفوعة		14 804	28 441
قروض وتسبقات/ تسديد قروض وتسبقات ممنوحة للحرفاء		7 448	9 236
ودائع/ سحب ودائع للحرفاء		19 286	97 731
مبالغ مسلمة للأعوان ومختلفات		24 189	25 976
تدفقات أخرى للاستغلال		118 105	79 054
الضريبة على الشركات		213	204
تدفقات الخزينة المخصصة لأنشطة الاستغلال		**25 250**	**25 112**
أنشطة الاستثمار			
فوائض وأرباح محصلة من محفظة الاستثمار		386	252
مقتنيات/ إحالات على محفظة الاستثمار		1438	21088
مقتنيات/ إحالات على المنشآت والمعدات		4 447	2 134
تدفقات الخزينة الصافية المخصصة لأنشطة الاستثمار		**5 499**	**22 970**
أنشطة التمويل			
إسناد قروض/ خلاص قروض		21 945	17 250
ترفيع/ تخفيض في الموارد الخاصة		1888	11 087
تدفقات الخزينة الصافية المخصصة لأنشطة التمويل		**23833**	**28337**
أثر تفاوت القيم على السيولة ومقابل السيولة			
التفاوت الصافي للسيولة وما يعادل السيولة خلال الفترة		6 778	76 557
السيولة وما يعادلها في بداية الفترة		**5 069**	**81 626**
السيولة وما يعادلها في نهاية الفترة	**23**	**1 709**	**5 069**

مذكرة حول القوائم المالية السنوية في 31 ديسمبر 2016
(الأرقام بالألف دينار تونسي)

1. مرجعية إعداد وتقديم القوائم المالية

تم إعداد وتقديم القوائم المالية لبنك تونس والإمارات طبق مبادئ المحاسبة المعتمدة عموما في تونس لا سيما معيار المحاسبة السنة عدد 1 المؤرخ في 30 ديسمبر 1996 ومعايير المحاسبة البنكية المؤرخة في 25 مارس 1999 وقواعد البنك المركزي التونسي التي ضبطها المنشور عدد 24 لسنة 1991 المؤرخ في 17 ديسمبر 1991 مثلما تم تنقيحه بالنصوص اللاحقة.

2. الاسس المتبعة

تم إعداد القوائم المالية لبنك تونس والإمارات على أساس تقييم الأصول حسب تكلفتها الاصلية. وبالتالي لم تخضع أصول البنك إلى أي هامش إعادة تقييم.

3. مبادئ المحاسبة المطبقة ذات الصلة

1.3. احتساب القروض متوسطة وطويلة المدى والمداخيل الملحقة بها

ترسم التزامات التمويل خارج الموازنة إلا في صورة إمضاء عقودها وهي تنقل إلى الموازنة تبعا لصرف المبالغ للقيمة الاسمية.

وتحتسب عمولة الدراسة أو التصرف بالكامل في النتيجة عند الصرف الأول.

وتحتسب مداخيل القروض ذات الفوائض المحتسبة مسبقا والتي تعاقد بشأنها البنك في الأجل المتفق عليه في حساب اقتراض ملحق للتسوية وهي تظهر في النتيجة بالنسبة الزمنية عند كل ختم محاسبي.

يتم الاعتراف بالإيرادات من قروض فوائد ما بعد الدفع في الإيرادات عند استحقاقها.

ولا يدرج البنك في نتائجه الفوائد غير المسددة أو المخصّصة والتي تخضع لاتفاق أو إعادة جدولة أو توحيد بغض النظر عن تصنيف الاعتمادات التي تتعلق بها. يتم فقط دمج الجزء المحصل فعليا في نتائج السنة المحاسبية طبقا لمنشور البنك المركزي التونسي عدد 91-24. تخصم عائدات القروض المسلمة مسبقا أو المسلمة والتي لم تسدّد بعد والمتعلّقة بالقروض المصنفة ضمن الأصول المشكوك في استخلاصها في الآجال (صنف 2) أو الأصول التي يصعب استرجاعها آلّيا في الآجال (صنف 3) أو الأصول مساواة (صنف 4) وفقا لمنشور البنك المركزي التونسي عدد 91-24، من الأصول وتسجّل ضمن بند "الفوائد المخصّصة". وتدرج هذه الفوائد ضمن حسابات النتائج عند استخلاصها فعليا.

2.3. احتساب القروض قصيرة المدى والمداخيل المتعلقة بها

تسجل القروض قصيرة المدى خارج الموازنة على أن تكون محل تعاقد وتنقل إلى الموازنة على أساس الاستعمال. وتحتسب الفوائض على أن تكون نافذة.

3.3. احتساب الخيرات الممنوحة للإيجار

يدرج البنك في قائمة المركز المالي الموجودات المحتفظ بها بموجب عقد إيجار تمويلي وفقا للنهج الاقتصادي ويعرضها كذمم مدينة بمبلغ يعادل صافي الاستثمار في عقد الإيجار.

صافي الاستثمار في الإيجار هو إجمالي الاستثمار في الإيجار المخصوم بسعر الفائدة الضمني لعقد الإيجار.

إن إجمالي الاستثمار في الإيجار هو إجمالي الحد الأدنى لدفعات الإيجار التي يتلقاها المؤجر بموجب عقد إيجار تمويلي.

الحد الأدنى لدفعات الإيجار هي الدفعات التي يطلب من المستأجر إجراؤها خلال فترة الإيجار.

المنتجات المالية غير المكتسبة هي الفرق بين:

أ- مجموع الحد الأدنى لدفعات الإيجار.

ب - القيمة المحدثة ل(أ) المذكور أعلاه ، بمنسبة الفائدة الضمنية للعقد.

على مستوى البنك التونسي الإماراتي ووفقا للبنود التعاقدية لاتفاقيات التأجير، فإنه لم يتم التفاوض مع المستأجر على قيمة متبقية غير مضمونة، أو إيجار مشروط.وفي الواقع، فإن جميع عقود التأجير والجداول الزمنية المناظرة لها تأخذ في الحسبان قيمة الشراء فقط في نهاية العقد، وعادة ما تكون 1 دينار، والتي تعتبر بحق قيمة متبقية مضمونة.

يتم تسجيل القيمة المتبقية للموجودات المؤجرة خارج الميزانية العمومية ضمن بند الاعتمادات الممنوحة.

4.3. احتساب محفظة السندات والمداخيل المتعلقة بها

تتكون محفظة السندات التي يمسكها البنك كليا من سندات الاستثمار. وتمسك هذه السندات بنية إحالتها في منظور متوسط وطويل المدى. وتصنف في سندات المساهمة:

- السندات التي تعد المحافظة المستدامة عليها استراتيجية لنشاط البنك،
- السندات التي تمثل مساهمات تمويل موضوع اتفاقية إحالة رجعية ولكن لم تتم إحالتها نهائيا.

تسجل المساهمات المكتتبة وغير المحررة في التزام خارج الموازنة حسب قيمة إصدارها وتنقل إلى الموازنة في تاريخ تحريرها.

وتحتسب السندات حسب سعر الشراء دون احتساب المصاريف. وينص على إحالة سندات المساهمة في تاريخ نقل ملكية السندات.

وتحتسب الأرباح على السندات التي يكتسبها البنك في النتيجة بمجرد المصادقة الرسمية على توزيعها.

5.3. احتساب الموارد والمصاريف المتعلقة بها

توضع التزامات التمويل المستلمة خارج الموازنة على أن تكون محل تعاقد وتنقل إلى الموازنة تبعا للسحب المنجز.

وتحتسب الفوائض وعمولات تغطية الصرف على القروض في النتيجة على أن تكون نافذة.

6.3. تقييم المخاطر وتغطية الاعتمادات

1.6.*3*. المخصصات الفردية

تحدد المخصصات على مخاطر القروض حسب معايير قسمة تغطية المخاطر ومتابعة الاعتمادات موضوع منشور البنك المركزي التونسي عدد 24 لسنة 1991 الذي يضبط أصناف المخاطر التالية:

- الصنف 0: الأصول الجارية،
- الصنف1: الأصول التي تحتاج متابعة خاصة،
- الصنف 2: أصول مشكوك في استخلاصها في الآجال
- الصنف 3: أصول يصعب استرجاعها آليّا في الآجال
- الصنف 4: الأصول المساواة.

وتتطابق نسبة التخصيص المعينة مع النسبة الدنيا لكل صنف مخاطر مطبق على الخطر الواقع تغطيته، أي مبلغ الالتزام مع طرح المصاريف المحفوظة وقيمة الضمانات المتحصل عليها.

وتتمثل قيمة المخصصات لكل صنف مخاطر مطبق فيما يلي:

- أصول مشكوك في استخلاصها في الآجال(صنف 2): 20 %
- أصول يصعب استرجاعها آليّا في الآجال(صنف 3): 50 %
- أصول مساواة (صنف 4): 100 %.

2.6.3. المخصصات الجماعية

على المؤسسات المقرضة تكوين مخصصات ذات صبغة سنوية تدعى "مخصصات جماعية" بالاقتطاع من المرابيح

لتغطية المخاطر الكامنة في الاعتمادات الجارية والاعتمادات التي تتطلب متابعة خاصة (الصنف 1) على معنى الفصل 8 من المنشور عدد 24 لسنة 1991. لتقييم مقدار هذه المخصصات، لجأ البنك إلى المنهجية المرجعية التي أصدرها البنك المركزي التونسي في هذا الاتجاه.

في هذا الصدد، قدر بنك تونس والإمارات المخصصات حسب المنهجية المرجعية للبنك المركزي التونسي. وقدرت المخصصات التي عبأها البنك بنهاية 2016 بـ 5.638 أد منها 625 أد بعنوان سنة 2016.

3.6.3. المخصصات الإضافية

بتاريخ 30 ديسمبر 2013، أصدر البنك المركزي التونسي المنشور عدد 21 لسنة 2013 الذي يفرض على البنوك تكوين مخصصات إضافية لتغطية المخاطر الصافية المستوجبة على الأصول التي لها أقدمية في الصنف 4 أعلى أو تساوي 3 سنوات، وذلك حسب النسب الدنيا التالية:

- 40 % من الخطر الصافي بالنسبة إلى الأصول التي لها أقدمية في الصنف 4 من 3 إلى 5 سنوات.
- 70 % من الخطر الصافي بالنسبة إلى الأصول التي لها أقدمية في الصنف 4 من 6 إلى 7 سنوات.
- 100 % من الخطر الصافي بالنسبة إلى الأصول التي لها أقدمية تساوي أو تفوق 8 سنوات.

نعني بالخطر الصافي قيمة الأصول بعد طرح:

- مصاريف محفوظة،
- ضمانات من الدولة ومؤسسات التأمين والمؤسسات المقرضة،
- ضمانات في شكل ودائع أو أصول مالية يمكن تصفيتها دون أن تتأثر قيمتها،
- مخصصات مكونة طبق أحكام الفصل 10 من المنشور عدد 24 لسنة 1991 الموجه إلى المؤسسات المقرضة.

في هذا الصدد، بلغ مقدار المخصصات الإضافية التي كونها البنك طبقا لمنشور البنك المركزي 2013-21 ل 30 ديسمبر 2013 في 2016/12/31 13757 أد.

في 22 جويلية 2015، أصدر البنك المركزي التونسي التعميم رقم 2015 الذي ينص على تدابير استثنائية لدعم الأعمال التجارية في قطاع السياحة والتي يمكن تلخيصها على النحو التالي:

ü يجوز للمؤسسات المالية أن تحافظ على فئة المخاطر في 31 ديسمبر 2014 بالنسبة للشركات التي استفادت من التدابير الاستثنائية وتجميد الأقدمية بالمعنى المقصود في البند 10 مكرر من التعميم رقم 91-24 المؤرخ 17 ديسمبر 1991 للشركات السياحية التي استفادت من تدابير المادة 1 والمادة 2 من التعميم رقم ° 2015ء12.لمادة 10

يمكن لمؤسسات الائتمان إعادة جدولة تواريخ القرض لسنة 2015 و 2016 للشركات السياحية. ويمكن أن يبدأ سداد هذه المواعيد النهائية اعتبارا من سنة 2017.

الاستفادة من هذه التدابير تخضع لعرض الشركة المعنية لطلب في هذا الموضوع مصحوبا برهان على انخفاض معدل دوران لا يقل عن 30٪ مقارنة بالفترة نفسها عن السنة السابق.

في سنة 2015، قامت 16 شركة تعمل في قطاع السياحة بتطبيق البنك على الاستفادة من فوائد التعميم رقم 12-2015.

ومع ذلك، قام البنك بتصنيف هذه العلاقات وفقا لأحكام التعميم 91-24

4.6.3. المخصصات على المساهمات

أنجز تقييم سندات المساهمة في التاريخ المختوم بالرجوع إلى قيمة الاستعمال وأدى إلى تكوين مخصصات لتغطية نقص القيمة المسجلة التي قد تكتسي صبغة ثابتة.

بالنسبة إلى السندات غير المسعرة، يتم التقييم بالرجوع إلى القيمة الرياضية المصححة (باعتبار القيمة المحينة لتراث الشركة المدرجة) في التاريخ الأحدث. ويغطى نقص القيمة المحتمل تسجيله والذي يكتسي صبغة ثابتة بالمخصصات.

7.3. العمليات بالعملة الصعبة

تعالج العمليات التي يقوم بها البنك بالعملات الأجنبية طبق المعايير المحاسبية المتعلقة بالعمليات بالعملة الصعبة في المؤسسات البنكية.

تسجل العمليات المنجزة بالعملة الصعبة في المحاسبة بطريقة مختلفة بمسك محاسبة مستقلة في كل عملة صعبة مستعملة. وتسمح هذه المحاسبة الممسوكة حسب النظام المسمى بالمزدوج بالتحديد الدوري لوضعية الصرف.

تؤثر المصروفات والدخل بالعملات الأجنبية على مركز الصرف الأجنبي، ويتم الاعتراف بها في الحسابات المفتوحة لكل عملة ذات صلة بمجرد استيفاء شروط أخذها في الاعتبار، ثم تحويلها إلى نظام المحاسبة بالعملة المرجعية، وذلك على أساس سعر الصرف الفوري السائد في تاريخ إدراجها في الحسابات المحفوظة بالعملات الأجنبية.

يتم تحويل المصروفات والدخل بالعملات الجارية ولكن لم يتم استحقاقها حتى تاريخ الميزانية العمومية باستخدام سعر الصرف الساري في تاريخ الإغلاق المحاسبي

من في نهاية كل فترة محاسبية، يتم تحويل الموجودات والمطلوبات والبنود خارج الميزانية العمومية في كل حساب

حسابات العملات الأجنبية وتحويلها إلى النظام المحاسبي بالعملة المرجعية باستخدام سعر الصرف في النقد

تراعى في بيان الدخل الفروق بين الموجودات والمطلوبات والبنود خارج الميزانية العمومية من جهة، والمبالغ المقابلة في حسابات القيمة المكافئة للعملات الأجنبية خلال الفترة قيد النظر

.يتم إعادة تقييم معاملات الصرف الآجلة في نهاية الفترة بسعر الصرف الفوري في تاريخ الإغلاق

في 31 ديسمبر 2016، بلغ مجموع العملة المعادلة بالعملة المرجعية للموجودات والمطلوبات بالعملة الأجنبية ما يلي: 598

بلغت قيمة معاملات الصرف الآجلة غير المحصلة كما في 2016/12/31 ما يلي: 5،289 د للبيع و 5،419 عند الشراء .

8.3المنشآت والمعدات وبقية الأصول غير الجارية

تحتسب المنشآت والمعدات حسب كلفة الشراء وحسب الطريقة الخطية.

ونسب المدخرات كما يلي:

- عقارات الاستغلال: 2,5 %
- أثاث المكاتب: 20 %
- تجهيزات المكاتب: 10 %
- وسائل النقل: 20 %
- التجهيزات: 10 %
- تجهيزات إعلامية: 15 %
- برمجيات: 33 %

تسجل المصاريف المؤجلة في بقية الأصول عندما يكون أثرها إيجابيا على السنوات الموالية. وهي تستهلك على 3 سنوات

الإيضاحات (الأرقام بالألف دينار)

1.4. الأصول

الإيضاح 1: الخزينة والأموال لدى البنك المركزي التونسي ومركز الصكوك البريدية والخزينة العامة للبلاد التونسية

يمكن تحليل هذا القسم كما يلي:

المسمّى	31/12/2016	31/12/2015
الخزينة وكالات بالدينار	2 965	2 510
الخزينة وكالات بالعملة صعبة	1062	971
الخزينة الخدمات المصرفية المشتركة	648	160
البنك المركزي التونسي بالدينار	429	1 056
البنك المركزي التونسي بالعملة الصعبة	16902	12 565
الجملة	**22006**	**17 262**

الإيضاح 2 :القروض على المؤسسات البنكية والمالية

تطورت القروض على المؤسسات البنكية والمالية إلى غاية 31 ديسمبر 2016 كما يلي:

المسمّى	2016/12/31	31/12/2015
قروض على المؤسسات البنكية	72518	60697
قروض بين البنوك بالعملة الصعبة	35480	31 654
الجملة	**107 998**	**92 351**

2-1 القروض على المؤسسات البنكية

المسمّى	31/12/2016	2015/12/31
قروض يومية وآجلة للبنوك	-	12000
قروض بين البنوك بالعملة الصعبة	2843	6589
قروض "سواب"بالعملة الصعبة	41408	12907
موجودات عند النظراء المحليين	65	71
موجودات عند النظراء الأجانب	28202	29130
الجملة	**72518**	**60697**

- لا يتضمن هذا البند أي ذمم مدينة من الشركات التابعة
- لا يشمل هذا البند الديون المعدومة
- جميع الفوائد المستحقة شهريا يتم الاعتراف بها بين المنتجات.

الإيضاح 3:المطالبات على العملاء:

1.3. إجمالي المطالبات على العملاء

في 31 ديسمبر 2016، تغير إجمالي الذمم المدينة من العملاء كما يلي:

المسمّى	31/12/2016	31/12/2015
حسابات مدينة للعملاء	37 916	38 323
قروض أخرى للعملاء	732235	674 182
ائتمانات الموارد الخاصة	6519	8 064
الجملة	**776 670**	**720 569**

2.3. صافي المطالبات على العملاء

في 31 ديسمبر 2016، تغيرت المطالبات الصافية على العملاء كما يلي:

المسمّى	31/12/2016	31/12/2015
قروض(1) CT	211 440	187 868
قروض (2) .M.L.T	485 714	455 268
تأجير(1)	41 557	38 323
حسابات مدينة للعملاء	37 916	38 338
قيم الاسترداد	43	772
الإجمالي الخام	**776 670**	**720 569**
احتياطيات أجيوس	(19 478)	(15 487)

احتياطيات فردية	(46 142)	(40 496)
احتياطيات جماعية	(5 638)	(5 013)
صافي الإجمالي	**705 412**	**659 573**

(1) -القروض قصيرة الأجل والحسابات ذات الصلة مفصلة على النحو التالي:

المسمّى	**31/12/2016**	**31/12/2015**
المبالغ المستحقة	203 481	168 042
مقدمة على الودائع لأجل	3 399	7 774
رأس المال القائم	6 436	13 520
الفوائد والعمولات التي تم جمعها مقدما	(1 965)	(1 530)
حسابات مدينة ذات صلة	89	62
مجموع	**211 440**	**187 868**

(2) -فيما يلي تفاصيل القروض المتوسطة والطويلة الأجل والحسابات ذات الصلة:

المسمّى	**31/12/2016**	**31/12/2015**
المبلغ المستحق	444 723	413 982
انتهاء الصلاحية الرئيسية	-	582
الفوائد والعمولات المستحقة	-	318
رأس المال القائم	28 817	29 091
الفوائد والعمولات غير المدفوعة	8 341	8 438

الفوائد المستحقة القبض	3 657	2 675
تقدم في الحسابات الجارية	186	186
الفوائد التي تم جمعها مقدما	(10)	(4)
مجموع	**485 714**	**455 268**

(3) فيما يلي تفاصيل اعتمادات التأجير:

المسمّى	**31/12/2016**	**31/12/2015**
الجاري	40 437	37 827
رأس المال القائم	438	334
الفائدة غير المدفوعة	394	38
الفائدة المستحقة	137	122
حسابات مدينة أخرى	151	2
مجموع	**41 557**	**38 323**

فيما يلي توزيع الاعتمادات بين الموجودات المصنفة والموجودات غير المصنفة:

طبيعة الالتزام	**الأصول غير المصنفة**		**الأصول المصنفة**		**مجموع**	
	2016	**2015**	**2016**	**2015**	**2016**	**2015**
قروضMLT	391 747	354 878	93 967	100 390	485 714	455 268
قروضCT	180 941	175 336	30 499	12 532	211 440	187 868

الحسابات الجارية المستحقة القبض	37 354	37 411	562	912	37 916	38 338
تأجير	24 294	25 053	17 263	13 285	41 557	38 323
الإجمالي الخام	**634 336**	**592 678**	**142 291**	**127 119**	**776 627**	**719 797**
قيم الاسترداد	43	772	-	-	43	772
الإجمالي الخام	**634 379**	**593 450**	**142 291**	**127 119**	**776 670**	**720 569**

يتم تقسيم إجمالي التزامات العملاء حسب قطاعات الأعمال كما يلي:

طبيعة الالتزام	الشركات				الأفراد	قيم الاسترداد	المجموع
	الزراعة	صناعة	خدمات	السياحة			
قروضMLT	3 668	86 281	76 622	83 876	235 267	-	485 714
قروضCT	5 516	90 071	114 265	331	1 257	-	211 440
الحسابات الجارية المستحقة القبض	329	4 211	33 106	270	-	-	37 916
تأجير	1 511	2 808	31 345	559	5 334	-	41 557
قيم الاسترداد	-	-	-	-	-	43	43
المجموع الكلي	**11 024**	**183 371**	**255 338**	**85 036**	**241 858**	**43**	**776 670**

3.3.التصنيف حسب استحقاق المطالبات الصافية على العميل:

يتم تصنيف صافي المطالبات على العملاء حسب تاريخ الاستحقاق كما يلي:

التاريخ	< 3 أشهر	3 أشهر<D<1سنة	1 سنة <D< 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	مجموع
صافي المطالبات على العملاء	218 568	87 493	-245 603	153 748	705 412

4.3الحسابات على المطالبات المصنفة:

المطالبات المصنفة	الأصول المصنفة 2015	الزيادات / النقصان	الأصول المصنفة 2016
الحسابات الجارية المستحقة القبض	13 285	3 978	17 263
قروض العملاء الأخرى	113 834	11 194	125 028
مجموع	**127 119**	**15 172**	**142 291**
احتياطي الفائدة	(15 487)	(3 991)	(19 478)
الحسابات	(40 496)	(5 646)	(46 142)
الحسابات م الجماعية	(5 013)	(625)	(5 638)
إجمالي الاحتياطيات وربح الصرف المحجوزة	**(60 996)**	**(10 262)**	**(71 258)**

الإيضاح 4: محفظة الأوراق المالية التجارية

تطور وضع الأسهم كما يلي:

المسمّى	2015/12/31	2016/12/31
السندات الاستثمارية	81 146	96 177
السندات الاستثمارية	62 809	80 075
الأموال المدارة البنك التونسي الاماراتي سيكار	18 337	16 102
الفائدة المستحقة	2 266	2 996
الإجمالي الخام	83 412	99 173
المستلزمات	2 730	2 689
الإجمالي الصافي	80 682	96 484

فيما يلي انشطة السنة المالية في الأوراق المالية الاستثمارية:

المسمّى	2015/12/31	مخصصات / استرداد	2016/12/31
السندات الاستثمارية	81 146	15 031	96 177
الفائدة المستحقة	2 266	730	2 996
الإجمالي الخام	83 412	15 761	99 173
المستلزمات	2 730	(41)	2 689
الإجمالي الصافي	80 682	15 802	96 484

الإيضاح 5: محفظة سندات الاستثمار

تراجعت خانة سندات المساهمة كما يلي:

	2016/12/31	2015/12/31
الأسهم الأوراق المالية	20 298	27 650
الأوراق المالية المدرجة	7 288	7 288
الأوراق المالية غير المدرجة	13 010	20 362
الفائدة المستحقة	850	1 288
الإجمالي الخام	21 148	28 938
المستلزمات	2 704	1 874
الإجمالي الصافي	18 444	27 064

5.1 قائمة الشركات التابعة:

الشركات	المقر الرئيسي	الاسهم	%	النتيجة 2016
الشركات الصغرى	بناية النور-الطابق الخامس وسط مدينة تونس	2 989	99,99%	202
الانتعاش السريع	بناية النور-الطابق الخامس وسط مدينة تونس	3 199	99,73%	419
المدارة البنك التونسي الاماراتي سيكار	5 بيس نهج محمد بدرة 1002 تونس	3 140	75,00%	340
تونس الامارات	5 بيس نهج محمد	66 112	2,26%	2 923

سيكاف (ت ا س)	بدرة 1002 تونس			
(*) جربة اغير	5 بيس نهج محمد بدرة 1002 تونس	-	43,62%	-

(*) أحدث البيانات المالية التي وافق عليها مجلس إدارتها والتي وافق عليها اجتماع الجمعية العمومية يعود إلى نهاية سنة 2010.

5.2. تكلفة الاستحواذ على الاستثمارات في الأسهم ونسبة الاحتجاز:

استثمارات	تكلفة الشراء	٪	2016/12/31
البنك التونسي الاماراتي سيكار	2 250	75,00%	-
تيب – التونسية الإماراتية من المشاركات	5 000	99,99%	2 011
الانتعاش السريع	299	99,73%	-
تيس	1 396	2,26%	-
جر بة أغير	2 022	43,62%	-
الشركات ذات الصلة	**10 967**		**2 011**
البنك الوطني الزراعي	7 289	3,83%	-
الشركة التونسية للضمان	30	1,00%	-
شركة صناعة الطوب الجديد	300	4,62%	300
شركة المساهمة و الترويج للاستثمار	50	6,58%	50
بيت البنك	134	1,50%	114
أكاديمية البنوك و المالية	1	0,1%	-
شركة ما بين البنوك للاتصالات عن بعد	52	0,67%	-
مجموعة بنزرت التنافسية	1 000	6,67%	-
الشركاء السنة بين المتحدين-	100	50%	-
صندوق رأس المال	375	0.75%	226

استثماري			
شركة القطن الملتصق والبوليستر	2	0.00%	2
مشاركات أخرى	**9 331**		**692**
مجموع	**20 298**		**2703**

الإيضاح 6:القيم الثابتة

المسمّى	القيمة الخام 2015	اقتناءات إحالات	القيمة الخام 2016	المدخرات 2014	القيمة الصافية 2015	مخصصات 2016	الانتعاش 2016	الاستهلاك المتراكم 2016	القيمة الصافية 2016
الأراضي	4 002	-	4 002	-	4 002	-		-	4 002
البناءات	6 342	489	6 831	1 611	4 731	157		1 768	5 063
الأثاث وتجهيزات المكاتب	1 627	47	1 674	1 033	594	137		1 170	504
تجهيزات إعلامية	5 061	1 450	6 511	3 717	1 344	580		4 297	2 214
وسائل النقل	547	(152)	395	389	158	42	(152)	279	116
التجهيزات	8 710	2 054	10 764	4 724	3 986	739		5 463	5 301
الجملة	**26 289**	**3 888**	**30 177**	**11 474**	**14 815**	**1 655**	**(152)**	**12 977**	**17 200**

الإيضاح 7:خانات أصول أخرى

تطورتخانة الأصول الأخرىفي 31 ديسمبر 2016كمايلي:

المسمّى	2016/12/31	2015/12/31
تسبيقات للأعوان	415	356
قروض للأعوان	4 171	4 044
الدولة والجماعات المحلية	1 165	2 191
مدينون آخرون	4 435	4 119
قروض تكفلت بها الدولة	3 000	3 911
الجملة	**13 186**	**14 621**

إيضاح 8:ودائع وموجودات المؤسسات المصرفية والمالية

ويرد تفصيل هذا القسم على النحو التالي:

المسمّى	2016/12/31	2015/12/31
ودائع المؤسسات المصرفية	116 298	82 293
ودائع المؤسسات المالية المتخصصة	706	849
الجملة	**117 004**	**83 142**

تراجعت ودائع البنوك والموجودات هي كم ايلي:

المسمّى	2016/12/31	2015/12/31
قروض وإعادة تمويل بالعملة الصعبة البنك المركزي التونسي	55 000	60 000
قروض وإعادة تمويل بالعملة الصعبة من السوق البنكية	41 233	12 882
قروض وإعادة تمويل بالدينار من السوق البنكية	19 000	9 000
موجودات النظراء الأجانب	161	111
القروض الملحقة	904	300
الجملة	**116 298**	**82 293**

إن تفاصيل ودائع البنوك والمؤسسات المالية حسب تاريخ الاستحقاق هي كما يلي:

ودائع البنوك والمؤسسات المالية حسب تاريخ الاستحقاق	**يوم ≤م ≤ 3 أشهر**	**3 أشهر≤م ≤ 6 أشهر**	**6 أشهر ≤م ≤سنة**	**سنة≤م ≤سنتين**	**سنتين ≤م ≤ 5 سنوات**	الجملة
ودائع المؤسسات المصرفية	97 298	4 000	-	15 000	-	116 298
ودائع المؤسسات المالية	706	-	-	-	-	706
المجموع الكلي	**98 004**	**4 000**	**-**	**15 000**	**-**	**117 004**

إيضاح9: الودائع وأصول العملاء

1.9الودائع وأصول العملاء و طبيعتها

المسمّى	2016/12/31	2015/12/31
الودائع تحت الطلب	406 331	433 969
الودائع لأجل	186 114	136 507
الجملة	**592 445**	**570 476**

هذا القسم مفصّل كما يلي:

المسمّى	2016/12/31	2015/12/31
ودائع آجلة	183 013	133 821
ودائع آجلة بالعملة الصعبة	3 101	2 686
حسابات جارية أشخاص طبيعيون	28 314	26 477
حسابات جارية أشخاص معنويون	48 639	53 355
حسابات ادخار	62 055	46 866
حسابات مهنية بالعملة الصعبة	4 730	4 192
ودائع بالدينار القابل للتحويل	6 170	4 168
شهائد إيداع	73 000	66 500
حسابات مسدي خدمات بالعملة الصعبة	1 016	784
حسابات تجارة دولية	546	386
أشخاص غير مقيمون	141 169	196 901
مبالغ أخرى للحرفاء	40 692	34 340
الجملة	**592 445**	**570 476**

2.9. ودائع الشركات ذات الصلة :

المسمّى	2016/12/31	2015/12/31
الودائع تحت الطلب	406 331	433 969
الشركات ذات الودائع لأجل	7 000	10 600
الودائع لأجل	179 114	125 907
الجملة	**592 445**	**570 476**

3.9. توزيع الودائع لأجل حسب الاستحقاق:

>المسمّى	م ≤ 3 أشهر	3أشهر<م ≤سنة	سنة <م ≤5 سنوات	الجملة
الودائع لأجل	50	123 150	62 914	186 114

الإيضاح 10: قروض وموارد خاصة

هذا القسم مفصّل كما يلي

المسمّى	2016/12/31	2015/12/31
القروض الخارجية	6 364	14 704
قروض أخرى	8 080	1 401
القروض	**124 639**	**104 355**
النفقات المالية / القروض الخارجية	35	231
المصاريف المالية / السندات	2 273	2 941
المصاريف المالية ذات الصلة	**2 308**	**3 172**
الجملة	**126 947**	**107 527**

وقد تطور الاقتراض الخارجي على النحو التالي:

المسمّى	2016/12/31	2015/12/31
خط كابيتال ريسك	-	65
البنك الأوروبي للاستثمار 2	1 183	2 308
خط البنك الدولي للإنشاء والتعمير 34,8 م €	2 637	2 981
خط الشراكة الإيطالية (63 م)	-	14
البنك الإفريقي للتنمية 4	-	6 445

الخط الإيطالي 60 مليار ليرة	578	578
الخط الاسباني	1 842	1 842
خط المؤسسات الصغرى والمتوسطة /EMIT شركة متخصصة في قطاع تجارة الجملة من أثاث المكاتب	124	471
الجملة	-	65

الإيضاح 11: خصوم أخرى

المسمّى	2016/12/31	2015/12/31
هياكل اجتماعية	2 079	1 869
أعوان	2 591	3 052
الدولة والجماعات المحلية	2 057	1 425
مقرضون آخرون	5 729	6 556
قيم مستوجبة بعد الاستخلاص (1)	2 727	4 216
الجملة	**15 183**	**17 118**

(1)تمثل القيم المستوجبة بعد الاستخلاص الفارق الصافي بين القيم التي يصدرها الحرفاء للاستخلاص والقيم المستوجبة بعد الاستخلاص

الإيضاح 12: الأصول الذاتية

	رأسمال اجتماعي	أسهم ذاتية	مدخرات قانونية	مدخرات ذات نظام خاص	الرصيد الاجتماعي	مدخرات للمخاطر البنكية	مدخرات أخرى	أرباح مقتناة	التنقيحات المحاسبية	النتائج المنقولة	صافي الدخل للسنة	الجملة
الرصيد في 2015/12/31	90 000	(840)	7 372	22 344	4 192	130	13 200	834	-	(10 790)	1 663	128 105
اعتمادات المدخرات القانونية												-
اعتمادات المدخرات ذات النظام الخاص												-

عمليات / رصيد اجتماعي	108											**108**
توزيع المرابيح												
توزيع مرابيحADPالمقتناة												
النتائج المنقولة										1663-	1663	
اعتمادات مدخرات أخرى												
مدخرات لإعادة الاستثمار المعفى												
نتائج تصرف 2016											938	**938**
الرصيد في 2016/12/31	90 000	(840)	7 372	22 344	**4 300**	130	13 200	834	-	**(9 127)**	**938**	129 151

12.1: الأنشطة من الصندوق الاجتماعي

وتفصل انشطة الرصيد الاجتماعي بعنوان 2016 كما يلي:

المسمّى	المقدار
الرصيد في 2016/01/01	4 192
الفوائض	108
الإجمالي الصافي	**4 300**

12.2. توزيع رأس المال:

توزيع رأس المال	القيمة الاسمية	عدد الأسهم	المبلغ بالدينار	نسبة مئوية
المساهمون التونسيون (الدولة التونسية)	20	1 750 000	35 000 000	38,9%
المساهمون الأجانب هيئة أبوظبي للاستثمار (أديا)	20	1 750 000	35 000 000	38,9%
المساهمون الذين يمتلكون أسهم توزيعات الأرباح)	20	1 000 000	20 000 000	22,2%
الجملة		**4 500 000**	**90 000 000**	**100%**

4.4 الاعتمادات خارج الموازنة

الإيضاح 13: ضمانات وكفالات تضامنية وضمانات أخرى

يفصّل هذا القسم كما يلي

المسمّى	2016/12/31	2015/12/31
ضمانات لفائدة الحرفاء	61 596	47 704
القيمة المستخلصة وقبول دفع الإيجار المالي	452	225
ضمانات لفائدة المؤسسات البنكية	6 740	7 417
الجملة	**68 788**	**55 346**

الإيضاح 14: التزامات التمويل المقدمة

يفصّل هذا القسم كما يلي

المسمّى	**31/12/2016**	**31/12/2015**
صالح العملاء	53 218	110 510
مجموع	**53 218**	**110 510**

الإيضاح 15: الضمانات المستلمة

وبلغت قيمة الضمانات المستلمة في شكل رهون أو تعهدات 554،732 ألف دينار.

المسمّى	2016/12/31	2015/12/31
الضمانات المستلمة من العملاء	531 114	554 732
الجملة	**531 114**	**554 732**

إن قيمة اعتمادات الصرف الأجنبي غير المحصلة كما في 31 ديسمبر 2016 هي كما يلي:

المسمّى	2016/12/31
تغيير العقود الآجلة للبيع	5 289
تبادل العقود الآجلة عند الشراء	5 419

5.4 قائمة النتائج

الإيضاح 16: فوائد ومداخيل مماثلة

يأتي تفصيل هذا البند كما يلي:

المسمى	2016/12/31	2015/12/31
المعاملات مع البنوك والمؤسسات المالية	216	541
عمليات مع الحرفاء	49 968	40 431
الجملة	**50 184**	**40 972**

يتم تفصيل الفوائد على **معاملات** العملاء كما يلي:

المسمى	2016/12/31	2015/12/31
الفائدة على القروض	46 671	37 453
إيرادات التأجير	3 066	2 796
لجنة الاعتمادات	231	179
العمولات المتعلقة بالتأييدات والسندات	-	3
الجملة	**49 968**	**40 431**

الإيضاح17: الدخل من محفظة الاستثمار

المسمى	2016/12/31	2015/12/31
أرباح	304	349
محفظة الأوراق المالية	5 038	3 449
أرباح رأس المال على الأوراق المالية	506	170
الجملة	**5 848**	**3 968**

الإيضاح 18: الفوائد المتكبدة والمصاريف ذات الصلة

ويرد تفصيل هذا القسم على النحو التالي:

المسمى	2016/12/31	2015/12/31
المعاملات مع البنوك والمؤسسات المالية	6 448	4 037
عمليات مع الحرفاء	19 369	17 909
العمليات المتعلقة بالقروض والموارد الخاصة	428	875
رسوم أخرى على القروض	4 309	5 453
الجملة	**30 554**	**28 274**

إيضاح 19: المخصصات ونتائج تسويات القيمة على الذمم المدينة خارج الميزانية العمومية و الخصوم

ويرد تفصيل هذا القسم على النحو التالي:

المسمى	2016/12/31	2015/12/31
استرجاع مخصصات القروض	2 514	11 697
خسارة / ربح الفوائد المستحقة	(88)	(4)
مخصّصات للمدخرات الفردية	(9 643)	(8 742)
مخصّصات للمدخرات الجماعية	(625)	(1 355)
مخصّصات للمدخرات خارج الموازنة	(163)	(141)
مخصصات خصوم أخرى	(941)	(3 480)
الجملة	**(8 946)**	**(2 025)**

الإيضاح 20: مخصصات المدخرات و نتيجة تصحيح قيمة محفظة الاستثمار

يأتي تفصيل هذا البند كما يلي:

المسمى	2016/12/31	2015/12/31
مخصّصات للمدخرات المتعلّقة بالسندات	(861)	(1 114)
استرجاع الأرصدة على السندات	73	40
خسائر على السندات	(19)	-
	(655)	(34)
	(23)	(20)
الجملة	**(1 485)**	**(1 128)**

الإيضاح 21: أعباء الموظفين

المسمى	2016/12/31	2015/12/31
مرتبات وأجور	13 755	11 510
استحقاقات تكميلية	621	540
أعباء اجتماعية	3 412	2 547
أعباء أخرى خاصة بالموظفين	464	241
مستحقات العطل	440	112
الجملة	**18 692**	**14 950**

الإيضاح 22: النتيجة لكل سهم

تأتي النتيجة لكلّ سهم و البيانات المستخدمة لتحديدها بعنوان سنة 2016 كما يلي

المسمى	2016/12/31	2015/12/31
النتيجة الصافية	938	1 663
النتيجة الصافية للأسهم العاديّة	938	1 663
متوسط عدد الأسهم العاديّة	3 500 000	3 500 000
النتيجة لكلّ سهم (بالدينار التونسي)	**0,268**	**0,475**

توافق النتيجة لكلّ سهم و المحدّدة بهذه الطريقة حصّة كلّ سهم من الأرباح الأساسيّة و كذلك حصّة كلّ سهم من الأرباح المنخفضة مثلما حدّدتها المعايير المحاسبيّة. و تحتسب هذه النتيجة بقسمة النتيجة الصّافية للأسهم العادية على متوسط عدد الأسهم المتداولة خلال الفترة المحاسبيّة.

الإيضاح23: السيولة وما يعادل السيولة

بلغت السيولة في 31 ديسمبر2016 مايعادل 709 1ألف دينار مقابل5069 ألف دينار في31 ديسمبر 2015ويأتي تفصيلها كما يلي:

المسمى	2016/12/31	2015/12/31
خزينة الفروع بالدينار	2 965	2 510
خزينة الفروع بالعملة الأجنبيةو الخدمات المصرفية المشتركة	1 710	1 131
البنك المركزي التونسي بالدينار	429	1 056

البنك لمركزي التونسي بالعملة الأجنبية	16 902	12 565
القروض اليومية لفائدة البنوك	-	12 000
قروض بين البنوك بالعملة الأجنبية البنك المركزي التونسي	44 251	19 496
أصول لدى المراسلين المحليين	65	71
أصول لدى المراسلين الأجانب	28 202	29 130
اقتراضات وإعادة تمويل بالعملة الأجنبية من السوق النقدية	(96 233)	(72 890)
الجملة	**(1 709)**	**5 069**

الإيضاح 24: العمليات مع الأطراف المرتبطة

تأتي العمليات مع الأطراف الاخرى ذات التأثيرات على حسابات السنة المحاسبية المختومة في 31/12/ 6 201 كما يلي:

1. تحصل بنك تونس والإمارات خلال السنة المحاسبية الحالية 2016، من بنك تونس والإمارات "سيكار" (يحتفظ البنك عندها ب75% من رأس المال) على أرباح تصل إلى 180 ألف دينار تونسي.

   كما استفاد بنك تونس والإمارات "سيكار" بالإضافة إلى ذلك من شروط تأجير تفضيلية من حسابه الجاري الدائن. بلغت الرسوم البنكية الدائنة الناتجة عن هذه الشروط للسنة المحاسبية 2016مجموعة 225 2 دينار تونسي.

2. أعطى بنك تونس والإمارات إلى بنك تونس والإمارات "سيكار"، وهي شركة متفرعة عن البنك، مبالغ مختلفة في شكل أموال مدارة. بلغ إجمالي هذه المبالغ إلى غاية 31 ديسمبر 2016 مبلغ 102 16 ألف دينار تونسي. في مقابل هذه الأموال المدارة، تحصل بنك تونس والإمارات في 2016 فوائد استثمار بقيمة 123 ألف دينار تونسي وكذلك مكاسب على الإقراض بقيمة 423 ألف دينار تونسي. وعلاوة على ذلك قام البنك بدفع عمولة تصرف بقيمة 254 ألف دينار تونسي إلى بنك تونس والإمارات "سيكار".

3. تحصل بنك تونس والإمارات، خلال السنة المحاسبية الحالية 2016، من شركة سيكاف تونس والإمارات على حصص أرباح بقيمة 124 ألف دينار تونسي.

4. أبرم بنك تونس والإمارات وشركة سيكاف تونس والإمارات في 31 جانفي 2007 اتفاقية الجهة الوديعة يضمن بموجبها بنك تونس والإمارات مهمة الجهة الوديعة للسندات والأموال التي تخصّ شركة الإستثمار التونسية الإماراتية ذات رأس المال المتغير "سيكاف". حدّدت أجرة الجهة الوديعة بمبلغ قدره 5 آلاف دينار تونسي وسيتولّى بنك تونس والإمارات "سيكار" سدادها كل سنة وفي الأجل المحدّد.

5. أبرم بنك تونس والإمارات وشركة سيكاف تونس والإمارات في 06 جانفي 2010 اتفاقية توزيع. في مقابل إسداء هذه الخدمة، يتلقى بنك تونس والإمارات من شركة سيكاف تونس والإمارات عمولة توزيع قدرها 0.4% شاملة جميع الضرائب تحتسب سنويا على أساس صافي أصول شركة سيكاف تونس والإمارات . ويتمّ احتساب هذه التكاليف بصفة يومية وسيتم اقتطاعها من صافي أصول سيكاف. وسيتم دفع هذه العمولة كل ثلاثة أشهر، وتقدم من قبل شركة سيكاف تونس والإمارات في الأجل المحدّد بمجرّد تقديم الفاتورة.

بلغت العمولات المتحصل عليها من بنك تونس والإمارات بهذا العنوان219 ألف دينار تونسي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر2016.

أذن مجلس الإدارة الذي انعقد في 16 ديسمبر 2009 بإبرام هذا الاتفاق.

6. تم التوقيع على عقد إيجار مكتب مساحته 30 متر مربع يقع في مقرّ البنك بين بنك تونس والإمارات وشركة سيكاف تونس والإمارات . يقدّر الإيجار السنوي بـ1.5 ألف دينار تونسي. تم الإتفاق والتراضي على إبرام هذا العقد لمدة ثلاث سنوات اعتبارا من 1 نوفمبر 2006، قابلة للتجديد آليا.

7. تتمتّع شركة سيكاف تونس والإمارات بشروط تأجير تفضيلية في خصوص حسابها الجاري الدائن. بلغت الرسوم البنكية الدائنة المستحقة من هذه الشروط 137 27 دينار تونسي بعنوان السنة المالية 2016

8. أبرم بنك تونس والإمارات في سنة 2004 مع شركة "جربة أغير" التي يملك البنك 43,62% من رأس مالها، اتفاقية قصد تسديد المبالغ غير المسددة التي تبلغ 451 1 ألف دينار والمتعلقة بالقرض الرقاعي 3250 ألف دينار والذي منح فيه بنك تونس والإمارات ضمانا. وتغطي آجالا لأقساط الفترة المتراوحة من 1 مارس 2005 إلى 1 ديسمبر 2013. وتساوي نسبة الفائدة السنوية المعدل الشهري لنسبة فائدة السوق النقدية تضاف إليها 3%.

أذن مجلس الإدارة في 27 أفريل 2004 بإبرام هذا الاتفاقيّة.

في 2016/12/31، تأتي تفاصيل تعهدات شركة جربة أغير كما يلي:

التعهد	المبلغ المطلوب
أصل غير مسدّد متوسط وطويل الأجل	**1966**
الفوائد والعمولات غير المسدّدة	**292**
المجموع	**2258**

9. أوكل بنك تونس والإمارات سنة 2003 إلشركة" الاستخلاص السريع" كالبنك فيها % 99,73 من رأسمالها،تفويضا بالاستخلاص للحساب يتعلق ببعض المستحقات. سيتحصل وكيل، مقابل خدماته، على عمولة

تحتسب وفقا للجدول المرفق بهذا الاتفاق المبرم بين الطرفين. تمت المصادقة على هذه الاتفاقية منقبلا لجلسة العامة العادية الملتئمة في 27 أفريل 2004.

تجدر الإشارة أنه في 31 ديسمبر 2016، ورد مبلغ 600 ألف دينار على مستوى الأصول في موازنة بنك تونس و الإمارات. يقابل هذا المبلغ الأرباح توزيعات المستحقة .

تتمتّع شركة "الاستخلاص السريع"، بالإضافة إلى ذلك، بشروط تأجير تفضيلية في خصوص حسابها الجاري الدائن. بلغت الرسوم البنكية الدائنة 7130 دينار تونسي بعنوان السنة المالية2016.

10. حدّدت أجرة المدير السنة بموجب قرار وزير المالية بتاريخ 15 ديسمبر 2010. حيث تشمل، بالإضافة إلى الراتب والمنح، توفير سيارة وظيفية مع التكفل بمصاريف المرفق. ارتفعت هذه الأجرة بعنوان السنة المحاسبية 2016 لتصل إلى مبلغ خام قدره 121 ألف دينار تونسي من مساهمات أصحاب العمل.

11. يتقاضى أعضاء مجلس الإدارة مكافآت حضور تحدّدها الجلسة العامة العادية في 1 جوان2016. بلغت قيمة. هذه المكافآت بالنسبة للسنة المحاسبية 2016 مبلغا إجماليا قدره **47** ألف دينار تونسي. وبالإضافة إلى ذلك، تمتع أعضاء مجلس الإدارة على مستوى اللجنة الدائمة للتدقيق الداخلي، لجنة المخاطر واللجنة التنفيذية للقروض، مرتبات إجمالية قدرها 115 ألف دينار تونسي بعنوان السنة المالية2016.

<u>إيضاح 25</u> : الأعمال بعد تاريخ الإغلاق

تمت الموافقة على البيانات المالية من قبل مجلس الإدارة في 14 مارس 2017. ولذلك فهي لا تعكس الأحداث التي تحدث بعد هذا التاريخ.

التقرير السنوي لمراقبي الحسابات

للسنة المحاسبية المختومة في 31 ديسمبر2016

سيداتي وسادتي المساهمين

في بنك تونس والإمارات

تنفيذ المهمة مراقبة الحسابات التي أسندت إلينا من طرف جلستكم العامة بتاريخ 17 جوان 2015، يسرّنا أن نقدم لكم التقرير السنة لمراقبة القوائم المالية لبنك تونس والإمارات للسنة المحاسبية المختومة في 31 ديسمبر2016 والمصاحبة لهذا التقرير التي تبين مجموع موازنة بقيمة 980.730 ألف دينارو ربح صاف بقيمة 938 ألف دينار، إضافة إلى المراجعات والمعلومات الخاصة كما ينصّ عليها القانون واللوائح الجاري بها العمل والمعايير المهنية.

لقد قمنا بتدقيق القوائم المالية المرفقة لبنك تونس والإمارات للسنة المحاسبية المختومة في 31 ديسمبر 2016والتي تضم الموازنة و جدول التعهّدات خارج الموازنة و قائمة النتائج و جدول التدفقات النقدية وملاحظات تضم ّملخصا للسياسات المحاسبية الهامة وإيضاحات أخرى.

مسؤولية الإدارة في إعداد القوائم المالية وتقديمها

تتحمّل الإدارة مسؤولية إعداد هذه القوائم المالية و عرضه ابشكل سليم و فقا للمعايير المحاسبية التونسية. وتتضمن هذه المسؤولية تصميم نظام رقابة داخلية متعلق بإعداد البيانات المالية وعرضها بشكل سليم لأخطاء المادية الناتجة عن الإحتيالأ والخطأ وتفعيلها ومتابعتها وإجراء التقديرات المحاسبية المعقولة فيظلا لظروف الراهنة.

مسؤولية مراقبي الحسابات

تتمثّل مسؤوليتنا في إبداء الرأي حول هذه القوائم المالية بناءا على التدقيق التي قمنا بها.

لقد قمنا بتنفيذ تدقيقنا وفقا لمعايير المراجعة المعمول بها في الجمهورية التونسية .تتطلب منّا المعايير المذكورة الأخذ بالقواعد الأخلاقية وتخطيط وإنجاز مهاما لتدقيق للحصول على تأكيدات معقولة بأن البيانات المالية لا تتضمن خروجا عنا لقياس ذو أهمية نسبية.

ويقتضي التدقيق اعتمدنا على إجراءات تمكن من تجميع عناصر إثبات كافية تؤيد المبالغ والمعلومات المدرجة صلب القوائم المالية. ويتم اختيار هذه الإجراءات على أساس تقدير مراقب الحسابات وكذلك على أساس تقييم خطر تضمن القوائم المالية إخلالات ذات أهمية نسبية متأتية من الغش أو من الأخطاء. وقد انتهج مراقب الحسابات في طريقة تقييم المخاطر المذكورة على نظام الرقابة الداخلية المعمول بها صلب المؤسسة، والمتعلقة

بإعداد وبتقديم القوائم المالية بصورة عادلة قصد تحديد إجراءات تدقيق مناسبة أخذا بالظروف المحيطة وليس بغاية إبداء الرأي حول فعالية المراقبة الداخلية للمؤسسة.

ويتضمن التدقيق أيضا تقييما مناسبا للسياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية المعدة من قبل الإدارة، وكذلك تقييم عرض جميع البيانات المالية..

هذا ونعتقد أن لإجراءات التي قمنا بها تكون كافية ومناسبة لإبداء رأينا حولا لقوائم المالية.

وجهة نظر

في رأينا، أن القوائم المالية تعرض بصورة عادلة ومنصفة، وأن تقدم، من الناحية المادية، نظرة حقيقية وعادلة عن الوضع المالي لبنك تونس و الإمارات في 31 ديسمبر 2016 ونتيجة نشاطه وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية بذات التاريخ وفقا للقانون المحاسبي للمؤسسات المعمول به في الجمهوريّة التونسيّة.

التدقيقات الخاصّة

كما قمنا بالتدقيق الخاصّة طبقا للمعايير المهنية التي ينصّ عليها القانون.

تطبيقا لأحكام المادة 266 من مجلة الشركات التجارية، قمنا بدراسة نزاهة وتطابق المعلومات ذات العلاقة بالحسابات ضمن تقرير تصرّف مجلس الإدارة. لا تستوجب منا المعلومات المذكورة في هذا التقرير ملاحظات خاصة.

كما قمنا في إطار عملية التدقيق بفحص إجراءات الرقابة الداخلية المتعلقة بمعالجة المعلومات المحاسبية وإعداد القوائم المالية.نشير إلى أنه طبقا للفصل عدد 3 (جديد) من القانون عدد94-117المؤرخفي 14 نوفمبر 1994 والمنقح ب القانون عدد 2005-96 المؤرخ في 18 أكتوبر2005،و تمّ تسجيل ملاحظاتنا في تقريرنا حول الرقابة الداخلية التي تشكل جزءا لا يتجزأ من هذا التقرير.

و بالإضافة إلى ذلك وتطبيقا لأحكام الفصل 19 من الأمر عدد 2001-2728 المؤرخ في 20 نوفمبر 2001، فقد قمنا بالفحوص اللازمة وليست لدينا ملاحظات نذكرها بشأن تطابق الحسابات الأوراق المالية الصادرة عن البنك والقانون الجاري به العمل.

تونس، في 5 ماي 2017

مراقبا الحسابات

مكتب ECC Mazars لخدمات التدقيق،والمحاسبة والمساعدة والمحاسبة والمساعدة الضريبية،

مراقبا الحسابات M.T.B.F بمكتب المرتبطة

السيد أحمد بالعيفة

السيد محمد علي العواني الشريف

التقرير الخاص لمراقبي الحسابات

للسنة المحاسبية المختومة في 31 ديسمبر2016

سيداتي وسادتي المساهمين

في بنك تونس والإمارات

بصفتنا مراقبي حسابات بنككم وتطبيقا لأحكام الفصل 62 من القانون عدد 2016-48المتعلق والمؤسسات بالبنوك الماليّة المؤرخ في ، 2016جويلية11 والفصل 200 وما بعد هو الفصل 475 من مجلة الشركات التجارية، لكم نقدم تقريرنا بشأن الإتفاقيات المبرمة.

وتتمثّل مسؤوليّاتنا في التأكّد من مدى احترام الإجراءات القانونيّة المتعلّقة بالترخيص والمصادقة على هذه الاتفاقيات أو العمليّات وعلى سلامة إدراجها في القوائم الماليّة. حيث أنّه ليس من مشمولاتنا البحث بصفة خاصّة وبطريقة موسّعة على وجود مثل هذه الإتفاقيّات أو العمليّات، بل تنحصر مهمّتنا في إعلامكم بأهّم خصوصيّاتها وشروطها دون الوقوف على مدى جدواها وصحّتها وذلك على أساس المعلومات التي تمّ إشعارنا بها أو التّي تعرّضنا إليها عند القيام بأعمالنا. ويعود إليكم تقييم جدوى إبرام هذه الإتفاقيّات وإنجاز هذه العمليّات قصد المصادقة عليها.

أ) الإتفاقيات والعمليات المنجزة حديثا

نودّ أن نعلمكم أنّ مجلس إدارتكم للتنظيم خاضعة خلال السنة المحاسبية المختومة في 31 ديسمبر 2016 .

ب) عمليات منجزة متعلقة بإتفاقيات سابقة

نعلمكم أنّ تنفيذ الإتفاقيات الآتي بيانها والمصادق عليها خلال السنوات المحاسبية السابقة تواصل خلال السنة المحاسبية المنقضية:

1. أعطى بنك تونس والإمارات إلى بنك تونس والإمارات "سيكار"، وهي شركة متفرعة عن البنك، مبالغ مختلفة في شكل أموال مدارة. بلغ إجمالي هذه المبالغ إلى غاية 31 ديسمبر 2016 مبلغ 16.102 ألف دينار تونسي.

   في مقابل هذه الأموال المدارة، تحصل بنك تونس والإمارات في 2016 فوائد استثمار بقيمة 123 ألف دينار تونسي وكذلك مكاسب على الإقراض بقيمة 423 ألف دينار تونسي.

   وعلاوة على ذلك، قام البنك بدفع عمولة تصرف بقيمة 254 ألف دينار تونسي إلى بنك تونس والإمارات "سيكار".

2. يتمتع بنك تونس والإمارات "سيكار" بشروط تأجير تفضيلية تتعلق بحسابه الجاري الدائن وباعفاء من رسوم مسك الحساب.و قد بلغت الرسوم البنكية الدائنة الناتجة عن هذه الشروط للسنة المحاسبية 2016 مجموعه 2252 دينار تونسي.

3. أبرم بنك تونس والإمارات وشركة سيكاف تونس والإمارات في 31 جانفي 2007 اتفاقية الجهة الوديعة يضمن بموجبها بنك تونس والإمارات مهمة الجهة الوديعة للسندات والأموال التي تخصّ شركة الإستثمار التونسية الإماراتية ذات رأس المال المتغير "سيكاف". يتلقّى بنك تونس والإمارات مقابل خدماته أجرة قدرها ألف دينار تونسي دون اعتبار الأداء على القيمة المضافة وتتولّى شركة سيكاف تونس والإمارات سدادها في الأجل المحدّد.

وعلاوة على ذلك، كانت هذه الإتفاقية موضوع ملحق تعديلي بتاريخ 5 جانفي 2009 تمّ بموجبه تغيير الأجور التي يتعين تسلمها من قبل البنك. وبالفعل، ارتفع أجر الوديع إلى 5 آلاف دينار تونسي مع احتساب الأداءات الذي سيتم تسويته سنويا من قبل شركة سيكاف تونس والإمارات في الأجل المحدّد.

أذن مجلس الإدارة الملتئم في 16 ديسمبر 2009 بهذا الملحق التعديلي.

4. أبرم بنك تونس والإمارات وشركة سيكاف تونس والإمارات في 06 جانفي 2010 اتفاقية توزيع. في مقابل إسداء هذه الخدمة، يتلقى بنك تونس والإمارات من شركة سيكاف تونس والإمارات عمولة توزيع قدرها 0.4 % شاملة جميع الضرائب تحتسب سنويا على أساس صافي أصول شركة سيكاف تونس والإمارات. ويتمّ احتساب هذه التكاليف بصفة يومية وسيتم اقتطاعها من صافي أصول سيكاف. وسيتم دفع هذه العمولة كل ثلاثة أشهر، وتقدم من قبل شركة سيكاف تونس والإمارات في الأجل المحدّد بمجرّد تقديم الفاتورة.

بلغت العمولات المتحصل عليها من بنك تونس والإمارات بهذا العنوان 219 ألف دينار تونسي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر2016.

أذن مجلس الإدارة الذي انعقد في 16 ديسمبر 2009 بإبرام هذا الاتفاق.

5. تم التوقيع على عقد إيجار مكتب مساحته 30 متر مربع يقع في مقرّ البنك بين بنك تونس والإمارات وشركة سيكاف تونس والإمارات. يقدّر الإيجار السنوي بـ1.5 ألف دينار تونسي. تم الإتفاق والتراضي على إبرام هذا العقد لمدة ثلاث سنوات اعتبارا من 1 نوفمبر 2006، قابلة للتجديد آليا.

6. تتمتّع شركة سيكاف تونس والإمارات بشروط تأجير تفضيلية في خصوص حسابها الجاري الدائن وبإعفاء من رسوم الحساب. بلغت الرسوم البنكية الدائنة الناتجة من هذه الشروط 137 27 دينار تونسي.

7. أبرم بنك تونس والإمارات في سنة 2004 مع شركة "جربةأغير" 43,62 % من رأسمالها،اتفاقية قصد وضع جدول لتسديد المبالغ غير المسددة التي تبلغ 451 1 ألف دينار و المتعلقة بالقرض الرقاعي250 3 ألف دينار والذي منح فيه بنك تونس والإمارات ضمانا وتساوي نسبة الفائدة السنوية المعدل الشهري لنسبة فائدة السوق النقدية تضاف إليها3 %.

أذن مجلس الإدارة في 27 أفريل 2004 بإبرام هذا الاتفاقيّة..

8. أو لبنك تونس و الإمارات سنة 2003 إلى شركة"الاستخلاص السريع" مهمّة استخلاص لحسابه تتعلق ببعض الديون. يتحصل الوكيل، مقابل خدماته، على عمولة تحتسب وفقا للجدول المرفق بهذا الاتفاق المبرم بين الطرفين.

9. تمت المصادقة على هذه الاتفاقية خلال الجلسة العامة العادية الملتئمة في 27 أفريل 2004.

تتمتّع شركة "الاستخلاص السريع"، بالإضافة إلى ذلك، بشروط تأجير تفضيلية في خصوص حسابها الجاري الدائن. بلغت الرسوم البنكية الدائنة الناتجة عن هذه الشروط 130 7 دينار تونسي.

ج) الالتزامات وتعهدات الشركة تجاه المسيّرين

تتمثّل ألالتزامات والتعهّدات البنك تجاه المسيّرين وفقا لأحكام الفصل 200 (جديد) الفقرة 2 خامسا من مجلة الشركات التجارية فيما يلي:

- حدّدت مستحقّات المدير العام بقرار من وزير المالية المؤرّخ في 15 ديسمبر 2010 وتشمل هذه المستحقّات: أجر شهري خام والمنح مع التمتّع بسيارة وظيفية مع التكفل بمصاريف المرفق. ارتفعت هذه الأجرة في السنة المحاسبية 2016 لتصل إلى مبلغ صافي قدره 121 ألف دينار بما في ذلك مساهمات أصحاب العمل.

- يتقاضى أعضاء مجلس الإدارة مكافآت حضور تحدّدها الجلسة العامة العادية في 1 جوان 2016. بلغت قيمة هذه المكافآت بالنسبة للسنة المحاسبية 2016 مبلغا إجماليا قدره 47 ألف دينار تونسي. وبالإضافة إلى ذلك، تمتع أعضاء مجلس الإدارة على مستوى اللجنة الدائمة للتدقيق الداخلي، لجنة المخاطر واللجنة التنفيذية للقروض، مرتبات إجمالية قدرها 115 ألف دينار تونسي في السنة المحاسبية.2016

- علاوة على ذلك وبعيدا عن هذه العمليات، نعلمكم أنّنا لم نستلم أي إشعار بشأن أي اتفاقية أخرى مبرمة خلال السنة المحاسبية، ولم تكشف أعمالنا عن ممارسة أنشطة أخرى في إطار أحكام الفصل 62 من القانون عدد2016-48 جويلية2016 المالية والمؤسسات المتعلق بالبنوك والمؤسسات ، والفصل 200 وما بعده والفصل 475 من مجلة الشركات التجارية.

تونس، في **5** ماي **2017**

مراقبا الحسابات

مكتب **ECC Mazars**لخدمات التدقيق، والمحاسبة والمساعدة الضريبية،

مراقبا الحساباتM.T.B.Fبمكتب المرتبطة

السيد أحمد بالعيفة

السيد محمد علي العواني الشريف

مجمع بنك تونس والإمارات

2. القوائم المالية الموحدة

المختومة في 31 ديسمبر 2015

موازنة مجمّعة
السنة المحاسبية المختومة في 2016/12/31
(الوحدة: ألف دينار تونسي)

	الإيضاحات	2016/12/31	2015/12/31
الخزانة والأموال لدى البنك المركزي،مركز الصكوك البريدية والخزينة العامة للبلاد التونسية	1	22 006	17 263
مستحقات لمؤسسات البنكية والمالية	**2**	108 111	103 494
مستحقات لحرفاء	**3**	708 028	662 095
محفظة السندات التجارية	**4**	135 962	99 658
محفظة الاستثمارات	**5**	27 224	29 453
أصول ثابتة	**6**	17 707	15 180
أصول أخرى	**7**	15 421	16 394
مجموع الأصول		**1034 459**	**943 537**
رأس المال	**8**	90 000	90 000
احتياطيات	**9**	58 838	56 956
أسهم ذاتيّة		-840	-840
النتائج المؤجلة	**10**	-8 293	-9 956
نتيجة السنة المحاسبية	**11**	1 886	1 929
الأموال الذاتية مساهمة المجمع		**141 591**	**138 089**
الأموال الذاتية مساهمة الأقليات	**12**	**54 720**	**46 069**
رأس المال الذاتي		**196 311**	**184 158**
إيداعات وأموال المؤسسات البنكية والمالية	**13**	117 067	83 142
إيداعات و أموال الحرفاء	**14**	579 710	554 236
اقتراضات وموارد خصوصية	**15**	122 557	102 513
خصوم أخرى	**16**	18 814	19 488
مجموع الخصوم		**838 148**	**759 379**

جدول التعهدات خارج الموازنة

السنة المحاسبية المختومة في 31 ديسمبر2016

(الوحدة: ألف دينار تونسي)

مجموع الخصوم و الأموال الذاتية	**1034 459**	**943 537**

	2016/12/31	**2015/12/31**
الخصوم المحتملة		
ضمانات وكفالات وضمانات أخرى ممنوحة	68 788	55 346
اعتمادات مستندية	31 877	32 768
مجموع الخصوم المحتملة	**100 665**	**88 114**
التعهدات المقدمة		
تعهدات التمويل المقدمة	53 218	110 510
تعهدات بموجب سندات	15 600	24 000
مجموع التعهّدات المقدّمة	**68 818**	**134 510**
التعهدات المقبولة		
تعهّدات التمويل المقبولة		9 000
ضمانات مقبولة	531 114	554 732
مجموع التعهّدات المقبولة	531 114	**563 732**

قائمة النتائج
الفترة المحاسبية المختومة في 31 ديسمبر2016
(الوحدة: ألف دينار تونسي)

	الإيضاحات	السنة المحاسبية 2016	السنة المحاسبية 2015
مجموع إيرادات لاستغلال البنكي		**75 010**	**60 198**
فوائض ومداخيل مماثلة	17	49 863	39 795
عمولات(في الإيرادات)	18	13 589	11 650
مرابيح المحفظة والسندات التجارية و العمليات المالية	19	8 354	7 877
مداخيل محفظة الإستثمار	20	3 204	876
مجموع تكاليف الإستغلال البنكي		**30 533**	**28 462**
الفوائض المستوجبة والمصاريف المشابهة	21	30 041	27 748
عمولات مترتبة		107	687
خسارة على المحفظة والسندات التجارية والعمليات المالية		385	27
الناتج البنكي الصافي		**44 477**	**31 736**
مخصصات احتياطي المخاطر ونتيجة تصحيح قيم المستحقات وعناصر خارج الموازنة والخصوم		-8 645	-1 082
مخصصات إحتياطي المخاطر و نتيجة تصحيح قيمة محفظة الإستثمار		-1 271	- 895
إيرادات إستغلال أخرى		100	40
مصاريف الأعوان	22	-19 484	-15 706
أعباء الإستغلال العامة	23	-7 487	-7 718
مخصصات الاستهلاك و مدّخرات على الأصول الثابتة	24	-2 043	-1 673

نتيجة الإستغلال	**5 647**	**4 702**
رصيد ربح / خسارة على عناصر عادية أخرى	-	-140
الأداء على الأرباح	-778	-204
نتيجة الأنشطة العاديّة	**4 869**	**4 358**
شركات معاد تقييمها	**-171**	**-**
الصافي الدّخْل	**4 698**	**4 358**
نصيب الأقليات	2 812	2 429
النتيجة الصافية	**1 886**	**1 929**

جدول التدفقات النقدية مجمّعة
الفترة المحاسبية المختومة في 31 ديسمبر2016
(الوحدة: ألف دينار تونسي)

أنشطة الإستغلال	2016	2015
إيرادات الاستغلال البنكي المقبوضة	70 876	60 058
تكاليف الاستغلال البنكي المدفوعة	-16 666	-30 149
قروض وتسبقات / خلاص القروض والتسبقات المقدمة للحرفاء	9 236	-7 449
ودائع / سحوبات الحرفاء	16 488	97 731
مبالغ مسددة للأعوان ودائنون آخرون	-27 175	-25 732
تدفقات أخرى ناتجة عن عمليات استغلال	-78 891	-117 881
الضريبة المدفوعة عل ى الشركات	-328	-341
التدفقات النقدية الصافية الناتجة عن أنشطة الإستغلال	**-26 460**	**-23 763**
أنشطة الإستثمار		
فوائد وأرباح متأتية من محفظة الإستثمار	2 732	1 180
إقتناء /التصرف في محفظة الإستثمار	-7 682	-25 423
إقتناء التصرف/ في أصول ثابتة	-4 519	-2 679
التدفقات النقدية الصافية الناتجة عن أنشطة الإستثمار	**-9 469**	**-26 922**
أنشطة التمويل		
إصدار لسنةة القروض	5 025	3 374
لمال اسوق في القروض سداد	-	-762
استثمارات	-1 035	-
الزيادة / التخفيض في الموارد الخاصّة	23 194	-28 337
أرباح مدفوعة / محصلة	-1 324	-450
التدفقات النقدية الصافية المخصصة/ الناتجة عن أنشطة التمويل	**25 860**	**-26 175**
تغييرفي السيولة ومايعادلها خلال السنة المحاسبية الحالية	-10 069	-76 860
السيولة ومايعادلها في بداية السنة المحاسبية	6 644	83 504
السيولة و مايعادلها في نهاية السنة المحاسبية 25	**-3 425**	**6 644**

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

المختومة في 31 ديسمبر 2016

1. مراجع إعداد و تقديم القوائم المالية الموحدة

تم إعداد القوائم المالية الموحدة لمجمع بنك تونس والإمارات وتقديمها طبقا للمعايير المحاسبية المعمول بها عموما في البلاد التونسية التي تنظّمها خاصّة:

- المعيار المحاسبي عدد 1
- المعايير المحاسبيّة للمؤسّسات البنكيّة (NCT 21 إلى 25) ;
- المعايير المحاسبيّة المتعلّقة بالقوائم الماليّة الموحدة (NCT 35 إلى 25) ;
- المعيار المحاسبي المتعلّق بتجميع المؤسّسات (NCT 38) ; و
- قواعد البنك المركزي التونسي التي ينظمها منشوره عدد 24 لسنة 91 المؤرخ في 17 ديسمبر 1991 والمنقّح بالمنشورين عدد 4 لسنة 1999 وعدد 12 لسنة 2001 كما تمّ تنقيحه بالنصوص اللاحقة.

2. تاريخ الختم

يتمّ إعداد القوائم الماليّة الموحدة بالإعتماد على القوائم الماليّة المختومة للشركات المنتميّة إلى مجال التجميع في 31 ديسمبر 2016.

3. طرق الاعداد

يقع إعداد القوائم الماليّة لمجمع بنك تونس والإمارات بإتباع طريقة قيس عناصر الأصول حسب التكلفة التاريخيّة.

4. مجال التجميع وطرقه

يتكوّن مجال تجميع مجموعة بنك تونس والإمارات من:

- الشركة الأمّ : بنك تونس والإمارات
- الشركات الفرعيّة: وهي الشركات التي يمارس عليها بنك تونس والإمارات رقابة حصريّة ; و
- الشركات الشريكة: وهي الشركات التي يمارس عليها البنك تأثيرا ملحوظا

يمكن تقديم الطرق المستخدم في تجميع الشركات التي تدخل في إطار مجال التجميع كما يلي:

- **التجميع التّام**

تتطلّب هذه الطريقة تعويض كلفة اقتناء سندات المساهمة التي يملكها البنك في الشركات الفرعيّة بجملة عناصر الأصول والخصوم لهذه الشركات مع إبراز نصيب الأقليّة في الأموال الذاتيّة والنتيجة.

- **التقييم بالمعادلة**

تتطلّب هذه الطريقة تقييد المساهمة مبدئيا في التكلفة ثم التعديل في قيمة المساهمة للأخذ بعين الإعتبار التغييرات اللاحقة لإقتناء حصّة المستثمر في الأصول الصافية للشركة المجمعة.
ويقع تطبيق هذه الطريقة على المؤسّسات التي يؤثر عليها بنك تونس والإمارات تأثيرا ملحوظا.

طبقا لأحكام الفقرة 28 من القانون المحاسبي عدد 35، تجمّع الشركات الفرعية التي لا تدرج ضمن مؤسسات القطاع المالي بداية من السنة المحاسبية 2005 اعتمادا على طريقة التجميع التّام.

يؤلف الجدول الآتي بيانه مجال التجميع وطرقه المستخدمة في سبيل إعداد القوائم الماليّة الموحدة لمجمع بنك تونس والإمارات:

الشركات	القطاع	نسبة الرقابة	الصفة	طريقة التجميع	نسبة الفائدة
بنك تونس والإمارات	مالي	100 %	الأمّ	تجميع تامّ	100 %
شركة الإستثمار التونسية الإماراتية	مالي	100 %	شركة تابعة	تجميع تامّ	100 %
الإستخلاص السريع	مالي	99.73%	شركة تابعة	تجميع تامّ	99.73%
بنك تونس والإمارات - سيكار	مالي	100 %	شركة تابعة	تجميع تامّ	100%
شركة سيكاف تونس والإمارات	مالي	9.64 %	شركة تابعة	تجميع تامّ	9.64 %

5 القواعد المحاسبية للتقديم والتقييم

1.5.احتساب القروض وعائداتها

تسجل التعهدات بالتمويل خارج الموازنة عند الإلتزام بها وتحويلها إلى الموازنة عند إتاحة الأموال بقيمتها الإسمية.

تحتسب عمولات الكفالات ضمن حسابات النتيجة على امتداد فترة التعهد.

تحتسب عائدات القروض المسلمة والملتزم بها مسبقا عند حلول أجلها ضمن حساب ملحق بالتسوية ثم تنقل ضمن حسابات النتيجة حسب الفترة المنقضية خلال كلّ سنة محاسبية مختومة.

تحتسب عائدات القروض ذات الفائدة المحتسبة لاحقا ضمن النتيجة عند استخلاصها.

ينبغي ألا تدرج مؤسسات القرض ضمن منتجاتها الفوائد غير المسددة أو المخصّصة والتي تخضع لاتفاق أو إعادة جدولة أو توحيد بغض النظر عن تصنيف الاعتمادات التي تتعلق بها.و يتم فقط دمج الجزء المحصل فعليا في نتائج السنة المحاسبية طبقا لمنشور البنك المركزي التونسي عدد 91-24.كما تخصم عائدات القروض المسلمة مسبقا أو المسلمة والتي لم تسدّد بعد والمتعلّقة بالقروض المصنفة ضمن الأصول المشكوك في استخلاصها في الآجال (صنف 2) أو الأصول التي يصعب استرجاعها آلّيا في الآجال (صنف 3) أو الأصول المسواة(صنف 4) وفقا لمنشور البنك المركزي التونسي عدد 91-24، من الأصول وتسجّل ضمن بند "الفوائد المخصّصة". وتدرج هذه الفوائد ضمن حسابات النتائج عند استخلاصها فعليا.

2.5.احتساب عمليّات الإيجار المالي

تسجّل الممتلكات الممنوحة بطريقة الإيجار المالي في أصول الموازنة حسب قيمتها الإسمية بدون إعتبار الأداءات على القيمة المضافة وتدرج ضمن بند القروض على الحرفاء مع العلم بأنّ هذه الأصول تحتسب طبقا للنظرية الاقتصادية وليس النظرية الإمتلاكية وبالتالي تسجّل ضمن بند "مستحقات على الحرفاء".

ويتم تقسيم فواتير الإيجارات التي يتم إصدارها بين جزء رأس المال وجزء الفائدة.

تسجّل القيمة المتبقيّة للأصول المموّلة بطريقة الإيجار المالي خارج الموازنة ضمن بند التعهدات المعطاة .

يتّضح للشركات التي تستفيد من تمويل بطريقة الإيجار المالي الأصول المكتسبة في شكل موجودات ثابتة وتقوم بإستهلاكها مع مرور عمرها الإنتاجي المقدر. في المقابل، يتبيّن لها خصوم. لذلك يتم تقسيم الاستحقاقات من خلال سداد الأصول والرسوم المالية.

يتم إعادة بيان تمويل التأجير داخل المجموعة بحيث يتم إلغاء القروض والسلفيات، والرسوم المتبادلة والإيرادات المسجلة في البيانات المالية الفردية. وبالتالي، فقط الممتلكات المكتسبة كجزء من تمويل التأجيرفي قائمة المركز المالي الموحد للمجموعة، و يتم استهالكها على أساس المعدل المحتفظ به على مستوى المجموعة.

3.5-محاسبة محفظة الأوراق المالية والإيرادات ذات الصلة:

تتكون محفظة السندات التي تحتفظ بها المجموعة من:

- محفظة الأوراق المالية التجارية؛

- والأوراق المالية في الأسهم.

إن الأسهم المحتسبة باستخدام طريقة حقوق الملكية هي يتم تحديدها على جانب الموجودات في الميزانية العمومية الموحدة تحت عنوان منفصل.

محفظة الأوراق المالية التجارية:

تصنف المحفظة التجارية التي تحتفظ بها المجموعة في فئتي:

الأوراق المالية المتداولة: الأوراق المالية التي تتسم بالسيولة التي لا تتجاوز فترة الاحتفاظ بها ثلاثة –أشهر.

الأوراق المالية الاستثمارية: الأوراق المالية المكتسبة بقصد الاحتفاظ بها في أفق لا يتجاوز سنة واحدة.-

حقوق الملكية:

تصنف ضمن عناوين المشاركة:

-الأوراق المالية التي تعتبر ملكيتها المستدامة مهمة لأعمال المجموعة.

-الأوراق المالية التي تمثل استثمارات في حقوق الملكية التي كانت موضوع اتفاقية إعادة البيع ولكن لم يتم بيعها بشكل قاطع.

الاشتراكات المكتسبة وغير المدفوعة يتم تسجيلها كالتزامات خارج الميزانية العمومية لقيمة إصدارها وتحويلها إلى الميزانية العمومية في تاريخ إصدارها. يتم تسجيل الأوراق المالية بسعر الاستحواذ، باستثناء المصروفات

والمصاريف. يتم إثبات بيع الأوراق المالية في تاريخ نقل ملكية الأوراق المالية. ويتم الاعتراف بتوزيعات الأرباح على الأوراق المالية التي تحصل عليها المجموعة في بيان الدخل فور الموافقة على توزيعها رسميا. أرباح رأس المال على الأوراق المالية المعاد سدادها تؤخذ في الاعتبار نتيجة وقت تشغيلها وبقدر ما يكون هناك تأكيد معقول على جمعها.

عناوين حقوق الملكية:

يتم إدراج التغيرات في حصة المجموعة في صافي مركز الشركات المحتسبة باستخدام طريقة حقوق الملكية في الميزانية العمومية المجمعة تحت عنوان "استثمارات محتسبة بطريقة حقوق الملكية" وبين حقوق الملكية الموحدة تحت بند "الدخل الموحد". وتشكل هذه التغيرات جزءا من الإيرادات التشغيلية للمجموعة ويتم إدراجها في بيان الدخل المجمع تحت بند "الحصة في نتائج الاستثمارات المحتسبة بطريقة حقوق الملكية".

في حالة ما إذا كانت حصة المجموعة في نتائج خسائر الشركات المحسوبة بطريقة حقوق الملكية تساوي أو تزيد عن القيمة الدفترية للأوراق المالية، فإن المجموعة عادة ما تتوقف عن الأخذ في الاعتبار حصتها من الخسائر المستقبلية. ثم يتم عرض الأوراق المالية المحسوبة بحقوق الملكية بقيمة صفرية.

4.5-المحاسبة عن الموارد والرسوم ذات الصلة:

يتم الاعتراف بالتزامات التمويل المستلمة على أنها خارج الميزانية العمومية حيث يتم التعاقد عليها ويتم تحويلها إلى الميزانية العمومية عند إجراء المخططات.

يتم احتساب الفائدة و التغطية على القروض كمصاريف عند استحقاقها.

5.5-تقييم المخاطر وتغطية الاعتمادات:

1.5.5-مخصص للمخاطر على القروض:

يتم تحديد مخصص مخاطر القروض وفقا للقسم وتغطية المخاطر ومعايير مراقبة الالتزام المنصوص عليها في تعميم البنك المركزي التونسي رقم 91-24 والذي ينص على فئات المخاطر التالية:

الفئة 0: الأصول المتداولة؛-

الفئة 1: الأصول التي تتطلب مراقبة خاصة

الفئة 2: الأصول غير المؤكدة

الفئة 3: الأصول المثيرة للقلق

الفئة 4: الأصول المعرضة للخطر-

إن معدل المخصصات المحتفظ به يقابل الحد الأدنى لكل فئة من المخاطر المطبقة على المخاطر المغطاة، أي مبلغ الالتزام غير المحجوزة وقيمة الضمانات التي تم الحصول عليها.

إن معدلات المخصص لكل فئة مخاطر مطبقة هي كما يلي:

الأصول غير المؤكدة (الفئة 2): 20٪

الأصول المثيرة للقلق (الفئة 3): 50٪

الأصول المعرضة للخطر (الفئة 4): 100٪

في 22 يوليو 2015، أصدر البنك المركزي التونسي التعميم رقم 2015 الذي ينص على تدابير استثنائية لدعم الأعمال التجارية في قطاع السياحة والتي يمكن تلخيصها على النحو التالي:

*يجوز للمؤسسات المالية أن تحافظ على فئة المخاطر في 31 كانون الأول / ديسمبر 2014 بالنسبة للشركات التي استفادت من تدابير استثنائية وتجميد الأقدمية بالمعنى الوارد في المادة 10 (ج) من التعميم 91-24 المؤرخ 17 كانون الأول / ديسمبر 1991 للمشاريع السياحية التي استفادت من تدابير المادة 1 والمادة 2 من تعميم بكت 12-2016

*يمكن لمؤسسات الائتمان إعادة جدولة تواريخ القرض لسنةي 2015 و2016 للشركات السياحية. ويمكن أن يبدأ سداد هذه المواعيد النهائية اعتبارا من سنة 2017

* الاستفادة من هذه التدابير تخضع لعرض الشركة المعنية لطلب في هذا الموضوع مصحوبا برهان على انخفاض معدل دوران لا يقل عن 30٪ مقارنة بالفترة نفسها عن السنة السابق.

في سنة 2015، قامت 16 شركة تعمل في قطاع السياحة بتطبيق الشركة الأم "بي تي إي" من أجل الاستفادة من منافع التعميم رقم 12-2015

ومع ذلك، قام البنك بتصنيف هذه العلاقات وفقا لأحكام الفصول 91-24

2.5.5-الحكم المتعلق بالمشاركة:

يتم تقييم الأوراق المالية في تاريخ الإقفال بالرجوع إلى القيمة المستخدمة ويؤدي إلى وضع مخصصات لتغطية أي خسائر رأسمالية قد يتم إصدارها والتي تكون ذات طبيعة دائمة.

بالنسبة للأوراق المالية غير المدرجة، يتم التقييم بالرجوع إلى القيمة الحسابية المصححة (مع الأخذ في الاعتبار القيمة المخفضة لموجودات الشركة المصدرة) في آخر تاريخ. والانخفاضات المحتملة تكون قد تم إجراؤها وتكون ذات طبيعة دائمة تغطيها الاحتياطيات.

وتطبق نفس قواعد التقييم على الأوراق المالية المباعة من قبل شركة BTE إلى شركة T.E.P.

6.5-معاملات العملة الأجنبية:

يتم تسجيل المعاملات المستعملة بالعملات الأجنبية بشكل منفصل في المحاسبة عن طريق الاحتفاظ بنظام محاسبي مستقل لكل عملة مستعملة. هذه المحاسبة التي يحتفظ بها نظام جزئيا امزدوج يسمح بالقيام بالتقرير الدوري وضع العملات.

تؤثر مصروفات وإيرادات العملات الأجنبية على مركز صرف العملات الأجنبية. ويتم تسجيلها في الحسابات المفتوحة لكل عملة ذات صلة بمجرد استيفاء شروط إدراجها، ثم تحويلها إلى الدينار التونسي.

7.5-رأس المال والموجودات غير المتداولة الأخرى:

ويتم عد الاصول الثابتة المسجلة فى تكلفة الشراءو تضعف حسب القسط الثابت.

إن معدلات ا لاستهلاك المطبقة هي كما يلي:

- العقارات التجارية: 2.5٪
- أثاث المكاتب: 20٪
- المعدات المكتبية: 10٪
- معدات النقل: 20٪
- التجهيزات والتجهيزات: 10٪
- أجهزة الكمبيوتر: 15٪
- البرمجيات: 33٪

يتم تسجيل المصاريف المؤجلة كموجودات أخرى إلى الحد الذي يكون له تأثير مفيد على السنوات اللاحقة على مدى 3 سنوات.

6. طرق محددة للتجميع:

1-6 معالجة فروق التجميع الأولى:

إن فروق التجميع الأولى تتوافق مع الفرق بين سعر شراء الأسهم والحصة المقابلة في صافي موجودات الشركة المجمعة في تاريخ الاستحواذ.

يتم تخصيص هذا الاختلاف إلى اختلاف التقييم وحسن النية على النحو التالي:

- **فرق التقييم**

فرق التقييم هو الفرق بين القيمة العادلة للموجودات و الاعتمادات الموحدة للشركات المجمعة وصافي قيمتها الدفترية في تاريخ كل عملية شراء.

- **حسن النية**

حسن النية تمثل الفرق بين الفرق في التجميعات الأولى والاختلافات في التقاييم المحددة.حيث يتم تسجيل حسن النية كأصل في الميزانية العمومية المجمعة.ويتم إلغاؤها على مدى العمر الإنتاجي المقدر لها.ولا يمكن بأي حال من الأحوال أن تتجاوز هذه المدة 20 سنة.

2.6-الأرصدة والمعاملات المتبادلة:

يتم استبعاد الأرصدة المتبادلة والإيرادات والمصروفات الناتجة عن عمليات المجموعة الداخلية عندما تتعلق بشركات تابعة مجمعة بالكامل.

3.6- المعاملاة الضريبية:

يتم إعداد البيانات المالية المجمعة باستخدام طريقة الضريبة المؤجلة.وفقا لهذه الطريقة، تؤخذ في الاعتبار التأثيرات الضريبية المستقبلية، معينة أو محتملة، الأصول أو الخصوم ، من الأحداث الماضية أو الحالية والمعاملات.

يتم الاعتراف بأصل الضريبة المؤجلة لكافة الفروقات المؤقتة القابلة للخصم إلى الحد الذي يكون فيه من المحتمل أن يكون الربح الخاضع للضريبة متاحا مقابل هذه الفروق المؤقتة القابلة للاقتطاع و يتم الاعتراف بالتزامات الضريبية المؤجلة لجميع الفروقات المؤقتة الخاضعة للضريبة.

7. التعديلات الرئيسية في الحسابات المجمعة:

1.7- توحيد أساليب المحاسبة:

إن الأساليب المحاسبية المستخدمة لتسوية حسابات الشركات المدرجة في نطاق التوحيد تتماشى مع الأساليب المستخدمة في البيانات المالية الموحدة للمجموعة.كان الأمر كذلك:

- طرق الاستهلاك للممتلكات والمنشآت والمعدات.

- الاعتراف بالبضائع المستلمة والمستأجرة باستخدام النهج الاقتصادي الوحيد؛

- عدم مراعاة احتياطيات إعادة التقييم الخاصة.

2.7-الغاءالأرصدة والمعاملات بين شركات المجموعة:

يتم استبعاد الخدمات والمعاملات الداخلية لتحييد آثارها.وركزت هذه العمليات التي تم القضاء عليها بشكل رئيسي على:

- الحسابات الجارية بين شركات المجموعة،

- العمولات بين شركات المجموعة،

- مخصصات أسهم الشركات في المجموعة،

- توزيعات أرباح مدفوعة من قبل مجموعة شركات إلى شركة البنك التونسي الاماراتي،

- تعيينات المستحقات من قبل البنك التونسي الاماراتي إلى الانتعاش السريع،

- تحويلات الأوراق المالية بواسطة البنك التونسي الاماراتي إلى الشركات الصغرى،

- الأوقاف في الصناديق المدارة التي يديرها البنك التونسي الاماراتي والاسترداد السريع مع البنك التونسي الاماراتي سيكار.

8-<u>الايضاحات</u> التفسيرية:

(الأرقام معبر عنها بآلاف الدنانير)

<u>الايضاح 1: النقدية والأصول مع BCTCCPوTGT</u>

هذا البند يعرض في 2016/12/31 رصيد بمبلغ 22.00 ألف دينار كويتي مقابل 17.263 ألف دينار كويتي في 2015/12/31 كما يلي:

صياغة	31/12/2016	31/12/2015
مكتب الفرع بالدينار	5 032	3 999
البنك المركزي التونسي بالدينار	16 974	13 264
مجموع	**22 006**	**17 263**

الايضاح 2: المبالغ المستحقة على المؤسسات المصرفية والمالية

هذا البند يعرض في 2016/12/31 رصيد بمبلغ 108،111 ألف دينار كويتي مقابل 103،494 ألف دينار كويتي في 2015/12/31 كما يلي:

صياغة	31/12/2016	31/12/2015
مطالبات المؤسسات المصرفية	72 631	71 839
المطالبات على المؤسسات المالية	35 480	31 655
مجموع	**108 111**	**103 494**

الايضاح 3: مطالبات العملاء

في 2016/12/31، تظهر الذمم المدينة للعملاء صافي رصيد مخصص بمبلغ 708،028 ألف دينار كويتي مقابل 662،095 دينار كويتي في 2015/12/31 كما يلي:

صياغة	31/12/2016	31/12/2015
حسابات القبض	37 916	38 323
مسابقات العملاء الأخرى	663 593	615 708
ائتمانات الموارد الخاصة	6 519	8 064
مجموع	**708 028**	**662 095**

الايضاح 4: محفظة الأوراق المالية التجارية

وقد بلغ رصيد محفظة الأوراق المالية التجارية 135،962 ألف دينار كويتي في نهاية سنة 2016، وهي مفصلة على النحو التالي:

صياغة	31/12/2016	31/12/2015
الأوراق المالية الاستثمارية	135 962	99 658
مجموع	**135 962**	**99 658**

االايضاح 5: محفظة الأوراق المالية الاستثمارية

وقد بلغ صافي رصيد محفظة الأوراق المالية الاستثمارية 27،224 دينار كويتي في 2016/12/31 كما يلي:

صياغة	31/12/2016	31/12/2015
الأوراق المالية الاستثمارية	27 224	29 453
مجموع	**27 224**	**29 453**

الايضاح 6: القيم غير المحولة

تظهر الموجودات الثابتة رصيدا صافيا قدره 17،707 دينار كويتي كما في 2016/12/31 وهي مفصلة على النحو التالي:

صياغة	31/12/2016	31/12/2015
الأصول غير الملموسة	448	443
أصول ثابتة	17 259	14 738
مجموع	**17 707**	**15 181**

الايضاح 7: الأصول الأخرى

هذا البند لديه رصيد قدره 15،421 دينار كويتي مقابل 31،394 دينار كويتي كما في 2016/12/31 وهو مفصل على النحو التالي:

صياغة	31/12/2016	31/12/2015
حساب الانتظار والانتظام	5 285	3 757
آخر	10 136	12 637
مجموع	**15 421**	**16 394**

الايضاح 8: رأس المال

في 2016/12/31، بلغ رأس مال مجموعة البنك التونسي الاماراتي مبلغ 90.000 دينار كويتي:

صياغة	31/12/2016	31/12/2015
رأس المال	90 000	90 000
مجموع	**90 000**	**90 000**

الايضاح 9: الاحتياطيات

وفيما يلي تفاصيل احتياطيات مجموعة البنك التونسي الاماراتي:

صياغة	31/12/2016	31/12/2015
الاحتياطيات الموحدة	58 838	56 956
مجموع	**58 838**	**56 956**

الايضاح 10: النتائج المؤجلة

وترد النتائج التي تم الإبلاغ عنها من مجموعة BTE على النحو التالي:

صياغة	31/12/2016	31/12/2015
البنك التونسي الاماراتي	-8 293	-9 956
مجموع	**-8 293**	**-9 956**

الايضاح 11: نتيجة الممارسة

وفيما يلي نتائج مجموعة البنك التونسي الاماراتي:

صياغة	31/12/2016	31/12/2015
مصالح الأغلبية	1 886	1 929
مصالح الأقليات	2 812	2 429
مجموع	**4 698**	**4 358**

الايضاح 12: حقوق المساهمين-مصالح الأقليات:

إن حقوق الأقلية كما يلي:

صياغة	31/12/2016	31/12/2015
احتياطيات الأقلية	51 908	43 640
نتائج الأقلية	2 812	2 429
مجموع	**54 720**	**46 069**

الايضاح 13: ودائع وموجودات مؤسسات مصرفية ومالية:

إن ودائع وموجودات المؤسسات المصرفية والمالية التابعة لمجموعة البنك التونسي الاماراتي في سنتي 2015 و2016 هي كما يلي:

صياغة	31/12/2016	31/12/2015
ودائع وموجودات المؤسسات المصرفية	117 067	83 142
مجموع	**117 067**	**83 142**

الايضاح 14: ودائع العملاء وموجوداتهم:

فيما يلي ودائع وموجودات عملاء المجموعة خلال سنتي 2015 و2016:

صياغة	31/12/2016	31/12/2015
الودائع تحت الطلب	403 633	408 157
الودائع والأصول الأخرى	176 077	146 079
مجموع	**579 710**	**554 236**

الايضاح 15: القروض والموارد الخاصة

فيما يلي قروض المجموعة ومواردها الخاصة بين سنتي 2015 و2016:

صياغة	31/12/2016	31/12/2015
الموارد الخاصة المقترضة	6 364	14 704
قروض أخرى	116 193	87 809
مجموع	**122 557**	**102 513**

الايضاح 16: الاعتمادات الأخرى:

صياغة	31/12/2016	31/12/2015
مخصصات الاعتمادات والرسوم	1 316	4 954
حسابات الانتظار والانتظام	10 483	9 380
آخر	7 015	5 154
مجموع	**18 814**	**19 488**

الايضاح 17: الفوائد والدخل المخصوم:

إن الفوائد والدخل المماثل للمجموعة كما يلي:

صياغة	31/12/2016	31/12/2015
المعاملات مع المؤسسات المصرفية	570	805
عمليات العملاء	49 062	38 805
إيرادات أخرى	231	185
مجموع	**49 863**	**39 795**

الايضاح 18: اللجان (في المنتجات):

إن العمولة المعترف بها في الإيرادات المجموعة هي كما يلي:

صياغة	31/12/2016	31/12/2015
اللجان المصرفية	13 589	11 650
مجموع	**13 589**	**11 650**

الايضاح 19: حافظة الاستثمارات الأوراق المالية التجارية والاستثمارية:

صياغة	31/12/2016	31/12/2015
صافي الأرباح من الأوراق المالية المعاملات	7 106	3 367
صافي الأرباح من الاستثمارات في الأوراق المالية	9	131
صافي المكاسب من مسنةلات الصرف الأجنبي	1 239	4 379
مجموع	**8 354**	**7 877**

الايضاح 20: الإيرادات من حافظة الاستثمارات:

فيما يلي إيرادات محفظة الاستثمار في سنتي 2015 و2016:

صياغة	31/12/2016	31/12/2015
الفوائد والإيرادات المماثلة من الاستثمارات في الأوراق المالية	1 887	167
توزيعات الأرباح والدخل المماثل على الأوراق المالية	535	522
توزيعات الأرباح والإيرادات ذات الصلة على الشركات التابعة	782	187
مجموع	**3 204**	**876**

الايضاح 21: الفوائد والخصومات

فيما يلي مصاريف الفوائد والمصروفات المماثلة لمجموعة بنك تونس والامارات:

صياغة	31/12/2016	31/12/2015
المعاملات مع المؤسسات المصرفية	4 016	2 145
عمليات العملاء	18 796	17 729
القروض والموارد الخاصة	4 948	5 895
الفوائد والرسوم الأخرى	2 281	1 979
مجموع	**30 041**	**27 748**

الايضاح 22: تكاليف الموظفين

وفيما يلي تكاليف موظفي المجموعة في سنتي 2015 و2016:

صياغة	31/12/2016	31/12/2015
الرواتب والأجور	17 035	12 071
الرسوم الاجتماعية	3 369	2 662
تكاليف الموظفين الأخرى	-920	973
مجموع	**19 484**	**15 706**

الايضاح 23: مصروفات التشغيل العامة

إن مصروفات التشغيل العامة لمجموعة البنك التونسي الاماراتي في سنتي 2015 و2016 هي كما يلي:

صياغة	31/12/2016	31/12/2015
مصاريف التشغيل غير المصرفية	2 686	3 466
مصروفات التشغيل العامة الأخرى	4 801	4 252
مجموع	**7 487**	**7 718**

الإيضاح 24: الإيداعات المتعلقة بالتعويضات والمخصصات المتعلقة بالأصول الثابتة

فيما يلي مخصصات الأصول الثابتة لمجموعة البنك التونسي الاماراتي في سنتي 2015 و2016:

صياغة	31/12/2016	31/12/2015
الاستهلاك والإطفاء	2 043	1 653
خفض على الأحكام	-	20
مجموع	**2 043**	**1 673**

الايضاح 25: السيولة والسيادة المعادلة

بلغ سيولة ورصيد النقد ما يعادل -3،425 ألف دينار في 31 ديسمبر 2016 مقابل 6،644 ألف دينار في 31 ديسمبر 2015:

صياغة	31/12/2016	31/12/2015
دينار	5 032	3 999
البنك المركزي التونسي بالدينار	16 974	13 264
قروض للبنوك	72 631	72 523
قروض أخرى(*)	-98 062	-83 142
مجموع	**-3 425**	**6 644**

(*) هذا الرقم لا يأخذ في الاعتبار ترحيل المصادقات تصل إلى*19 000*دينار كويتي

1.2 - 1بلد إقامة شركات المجموعة

الشركات	قطاع	بلد التسجيل	النسبة المئوية للتحكم	المؤهل	طريقة التجميع	نسبة الفائدة
البنك التونسي الاماراتي	مالي	تونس	100%	أم	التكامل العالمي	100%
الشركات الصغرى	مالي	تونس	100%	شركة فرعية	التكامل العالمي	100%
الانتعاش السريع	مالي	تونس	99,73%	شركة فرعية	التكامل العالمي	99,73%
البنك التونسي الاماراتي سيكار	مالي	تونس	100%	شركة فرعية	التكامل العالمي	100%
شركة سيكاف التونسية الإماراتية	مالي	تونس	9,64%	شركة فرعية	التكامل العالمي	9,64%

2.2-طبيعة العلاقة بين الشركة الأم البنك التونسي الاماراتي **و**شركة سيكاف التونسية الإماراتية

شركة سيكاف التونسية الإماراتية هي شركة استثمارية ذات رأس مال متغير يحكمها القانون عدد 83 لسنة 2001 المؤرخ 24جويلية 2001 بإصدار قانون التعهدات للاستثمار الجماعي. وقد تم إنشاؤه في 29 جانفي 2007 بمبادرة من "بنك تونس والإمارات "و يتعتبر "بنك تونس والإمارات" بمثابة الموزع والحافظ على الأموال والأوراق المالية.

ويتكون أغلبية أعضاء مجلس إدارة المركز من ممثلين عن مجموعة البنك التونسي الاماراتي ، وبالتالي فإن إدارة سيكاف تكون خاضعة لتحكم ومراقبة المجموعة.

2.3-الشكل القانوني والغرض من الشركات التابعة:

	الشكل القانوني	غرض الشركة
البنك التونسي الاماراتي	SA	مصرف
RR	SA	استرداد الديون البنكية
سيكار	SA	المشاركة أو الاستثمار في أموال الشركات الخاصة
شركة التونسية الإماراتية	SA	الإدارة من خلال استخدام أموالها الخاصة وباستثناء جميع الموارد الأخرى لمحفظة من الأوراق المالية ذات الدخل الثابت

2 -محفظة الأوراق المالية التجارية:

تصنف المحفظة التجارية التي تحتفظ بها المجموعة في:

- الأوراق المالية المتداولة: الأوراق المالية التي تتسم بالسيولة التي لا تتجاوز فترة الاحتفاظ بها ثلاثة أشهر.

- الأوراق المالية الاستثمارية: الأوراق المالية المكتسبة بقصد الاحتفاظ بها في أمد لا يتجاوز سنة واحدة.

3. نتيجة مجموعة العمل:

صياغة	31/12/2016	31/12/2015
النتيجة الصافية (بالدينار الكويتي)	1 886	1 929
الأسهم المنسوبة إلى أدب (بالدينار الكويتي)	-	-
صافي الدخل العائد إلى الأسهم العادية (بالدينار الكويتي)	1 886	1 929
متوسط عدد الأسهم العادية	3 500 000	3 500 000
ربحية السهم (بالدينار الكويتي)	**0,539**	**0,551**

4 -حركات الأسهم:

	رأس المال الاجتماعي	الأسهم الخاصة	الاحتياطيات الموحدة	ذكرت النتائج	صافي الدخل للسنة	مجموع
المبيعات بتاريخ 2015/12/31	90 000	840	56 956	9 956	1 929	138 089
التغير في الاحتياطيات الموحدة	-	-	1 882	-	-	1 882
اختلاف الاحتياطيات الأخرى	-	-	-	- 266	-	- 266
تخصيص نتائج السنة1-n	-	-	-	1 929	1 929	-
حصة المجموعة في النتيجة	-	-	-	-	1 886	1 886
المبيعات في 2016/12/31	**90 000**	**- 840**	**58 838**	**- 8 293**	**1 886**	**141 591**

القرارات التي اعتمدتها الجلسة العامة

العادية في 24 مايو 2017

القرار 1

إنّ الجلسة العامة العادية بعد الاستماع إلى قراء:

تقارير مجلس الإدارة المتعلقة بالقوائم المالية لبنك تونس والإمارات والقوائم المالية المجمعة الخاصّة بمجمع بنك تونس والإمارات المختومة في 31 ديسمبر2016،

.

تقارير مدققي الحسابات حول البيانات المالية للمصرف والبيانات المالية الموحدة لمجموعة البنك التونسي الاماراتي كما في 31 ديسمبر

وافق مجلس الإدارة على تقرير مجلس الإدارة كما في 31 ديسمبر 2016 دون تحفظ، بالإضافة إلى البيانات المالية لمكتب التقارير المالية والبيانات المالية الموحدة للمجموعة.

تمّت المصادقة على هذا القرار بـالإجمـاع.

القرار 2

إنّ الجلسة العامة العاديّة بعد الاستماع إلى قراءة التقرير الخاص بمراقب الحسابات المتعلق بالإتفاقيات التي ينظمها الفصل 62 من القانون رقم 48-2016 المؤرخ 11 جويلية 2016 بشأن المصارف والمؤسسات المالية والفصول 200 وما يليها، وكذلك الفصل 475 من قانون الشركات التجارية.تصادق على الإتفاقيات المذكورة.

تمّت المصادقة على هذا القرار بـالإجمـاع.

القرار 3

إنّ الجلسة العامة العاديّة بعد الإطلاع على نتائج السنة المالية 2015، تبرئ ذمّة أعضاء مجلس الإدارة إبراء تامّا وبدون أي تحفظ على تصرّفهم خلال السنة المالية 2015.

تمّت المصادقة على هذا القرار بـالإجمـاع.

القرار 4

قررت الجلسة العامة العادية توزيع نتائج السنة المالية 2016 كما يلي:

بالدينار

- تأجيل من جديد 2015: -9.128.273.937
- النتيجة الصافية للسنة المحاسبية 2016: 937،544،718
- النتيجة المزمع تأجيلها: -8.190.729.219

تمّت المصادقة على هذا القرار بـالإجمـاع.

القرار 5:

تصـادق الجلسة العامة العادية علـى تحديـد مبـلغ منح الحضـور بـألف دينـار لكـلّ عضـو مجلـس إدارة بالنسبة لكـل اجتمـاع.

تمّت المصادقة على هذا القرار بـالإجمـاع.

القرار 6

تقرر الجلسة ا العامة العادية تعيين السيد محمد مبارك هجري ممثلا عن"ADIA" (جهاز أبو ظبي للاستثمار) في 9 اكتوبر 2013 والسيد محمد طاهر بالأسود مديرا لممثل الدولة التونسية ليحل محل السيد / شكري راجب بتاريخ 12 جانفي 2017 خلال الفترة المتبقية من ولايته.

كما قررت الجلسة العامة العادية تعينين السيد عبد الرحمان الكشتالي مديرا مسؤولا عن الدولة التونسية ليحل محل السيد خالد بن ميلاد في 10 مايو 2017 عن الفترة المتبقية من تفويضه، المادة 45 من القانون 48 -2016 المؤرخ 11 جويلية 2016.

تمّت المصادقة على هذا القرار بـالإجمـاع.

القرار 7

تعطي الجلسة العامة العادية جميع الصلاحيات لممثل البنك أو الشخص الذي تم تفويض السلطة إليه للقيام بالإجراءات القانونية للإيداع والنشر.

تمّت المصادقة على هذا القرار بـالإجمـاع.